جامعة عين شمس
(كلية البنات للآداب والعلوم والتربية)
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية

وحدة النشر العلمي

مجلة البحث العلمي في التربية

مجلة محكمة ربع سنوية

العدد 11 المجلد 22 2021

مجلة البحث العلمي في التربية (JSRE)

دورية علمية محكمة تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية - جامعة عين شمس.

الاصدار: ربع سنوية.

اللغة: تنشر المجلة الأبحاث التربوية في المجالات المختلفة باللغة العربية والإنجليزية

مجالات النشر: أصول التربية -المناهج وطرق التدريس -علم النفس وصحة نفسية -تكنولوجيا التعليم -تربية الطفل.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ٢٣٥٦-٨٣٤٨
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٢٣٥٦-٨٣٥٦

التواصل عبر الإيميل
jsre.journal@gmail.com

استقبال الأبحاث عبر الموقع الاكترونى للمجلة
https://jsre.journals.ekb.eg

فهرسة المجلة وتصنيفها
١- الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية
The Arabic Citation Index -ARCI
Publons -٢
Index Copernicus International -٣
Indexed in the ICI Journals Master List
٤- دار المنظومة - شمعة

تقييم المجلس الأعلى للجامعات
حصلت المجلة على (٧ درجات) أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.

رئيس التحرير

أ.د/ أميرة أحمد يوسف سليمان
عميدة كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير

أ.د/ حنان محمد الشاعر
وكيلة كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير

أ.م.د/ أسماء فتحي توفيق
أستاذ علم النفس المساعد بقسم تربية الطفل
كلية البنات - جامعة عين شمس

المحرر الفني

أ.نور الهدي علي أحمد

سكرتير التحرير
نجوى إبراهيم عبد ربه عبد النبى

دراسة مقارنة لتحسين السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام بمصر في ضوء خبرة جمهورية فنلندا

د/ يحيى إسماعيل يوسف* د/ مصطفي عبد الحميد عبد الغنى **

المستخلص

هدف البحث الحالي إلى الاستفادة من خبرة فنلندا في مجال السياسة التعليمية للتعليم الأساسي ،واستنباط ما يساعد على تحسين السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام بمصر في ضوء خبرة فنلندا استخدم الباحثان المنهج المقارن كمسار منهجي شامل يتضمن مداخل متعددة للمعالجة التربوية المقارنة، وتوصل البحث الحالي إلى عدة نتائج منها وجود سياسة مجتمعية عامة للدولة إلا أن السياسة التعليمية لا تحقق طموحها, وأن الفلسفة التربوية في مصر غير واضحة المعالم، وإلى ضعف مشاركة المختصين في سياسة التعليم وقلة الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحسين سياسة التعليم , وأن السياسة التعليمية معظمها نقل لتجارب سابقة لبعض الدول وقد لا تناسب البيئة والمجتمع المصري ، اعتماد اختيار كثيرا من القيادات التعليمية على كافة المستويات على أشخاص غير أصحاب كفاءة وخبرة وغير مؤهلين لتقلد المناصب القيادية وانخفاض الاهتمام ببناء المدارس وانخفاض الدعم المادي للعاملين بالمدارس من المعلمين والأخصائيين وعمال الخدمات المعاونة في مقابل الزيادة المطردة في أعداد الطلاب مما تسبب في ظهور الكثافات العالية والواضحة.

الكلمات المفتاحية: السياسات التعليمية- مدارس التعليم العام

مقدمة

إن الاهتمام الدولي قد وضع قضية التعليم العام في جميع المجتمعات ومن بينها بلدان الوطن العربي في مرحلة انعطاف لا مجال معه للتراجع أو الوقوف ضد مطالب التوسع في أنظمة التعليم وتوفير الفرص المتكافئة لكل فرد في جميع المجتمعات كحق من حقوق المواطنة ومن أجل تحقيق المشاركة المجتمعية الشاملة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فال تحسين والتجديد التربوي عملية مستمرة تفرض وتيرتها عملية المتسارع في مختلف مجالات الحياة مما يتطلب تعزيز النظام والبنى التنظيمية وكافة عناصر ومكونات البيئة التعليمية الملائمة لتعليم ذي جودة تتناسب مع متغيرات القرن الحادي والعشرين ، مما يتطلب تحسين السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام، وقد تزايد الاهتمام بوضع السياسات المتكاملة

* مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية - كلية التربية - جامعة طنطا – جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: Dr.yahyaesmail@yahoo.com
** دكتوراه في التربية المقارنة والإدارة التعليمية -كلية التربية - جامعة طنطا - جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: Jana19751030@gmail.com

تاريخ إستلام البحث : ٨/ ١١/ ٢٠٢١ تاريخ قبول البحث : ٢٣ /١٢/ ٢٠٢١ تاريخ النشر الالكترونى :١١ / ٢٠٢١

والعقلانية عند توجيه وتخطيط وبرمجة وتمويل وتنظيم البحث العلمي عامة ، والتربوي منه بوجه خاص باعتباره ضرورة علمية وتنموية واجتماعية للاندماج الفعال والنتج في ظل تحديات وقيم مجتمع المعرفة ، ومن ثم فتوظيف المعرفة البحثية في صنع السياسات يجعل السياسة أكثر تعبيرًا عن الحاجات الفعلية وارتباطًا بالإمكانات ومن ثم تجعل الممارسات أكثر جدوى وفاعلية(طاهر ، قطيط ،٢٠١٨،ص٣٣).

وتركز الساسات التعليمية في فنلندا على على توفير تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، وتحقيق تعليم عال الجودة والكفاءة والإنصاف وعالمية المعارف والمعلومات ، وينص الدستور الفنلندي على أن للطفل حقًا أساسيًا في التعليم والثقافة، وتعتمد السياسة التعليمية على مبادئ التعلم المستمر (Niemi,Hannele,2013.pp117-138)

مشكلة البحث

يوجد ارتباط كبير بين السياسة التعليمية في مصر متمثلًا في القرارات التعليمية وشخص وزير التربية والتعليم (حسنين،٢٠١٩, ص٣٦٣).مما يؤدي إلى تغيير السياسات التعليمية مع تغير السلطة التنفيذية ، بالإضافة إلى أن معظم من تقلدوا منصب الوزير بوزارة التربية والتعليم غير متخصصين في مجال التربية ، وكذلك جمود السياسة التعليمية في مصر وإشكالية توفير المتطلبات المادية،وهذا ما أظهرته نتائج دراسة عبد النبي ٢٠٢٠و زيدان٢٠٢٠و يوسف٢٠١٩ وكذلك قلة تركيز السياسات التعليمية على توفير الامكانات التكنولوجية الحديثة للطلاب للاستفادة منها في عملية التعليم والتعلم،وضعف تدريب الطلاب على امكانية التعلم عن بعد تحسبا لأي عاق قد يعوق عملية التعليم مثل جائحة كوفيد ١٩، والقصور في تنظيم المناهج وما يتصل بها من أنشطة وأساليب تعليمية وهذا ما توصلت إليه دراسة إكرام عبدالستار دياب٢٠١٨و عبد النبي ٢٠٢٠ و الشفيش ٢٠١٨ ومن ثم فإن الدراسة الحالية تسعى للإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

كيف يمكن تحسين **السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام بمصر في ضوء خبرة فنلندا ؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي :

١- ما الإطار النظري للسياسات التعليمية بمدارس التعليم العام ؟

٢- ما ملامح تطبيق السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام في مصر كما تحدده الأدبيات التربوية المعاصرة ؟

٣- ما ملامح تطبيق السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام في فنلندا ؟

٤- ما التحليل المقارن للسياسات التعليمية بمدارس التعليم العام في كل من مصر وفنلندا ؟

٥- ما التصور المقترح للسياسات التعليمية بمدارس التعليم العام في مدارس التعليم العام بمصر على ضوء الإستفادة من خبرة فنلندا ؟

هدف البحث

هدف البحث الحالي إلى الاستفادة من خبرة فنلندا في مجال السياسة التعليمية للتعليم الأساسي واستنباط ما يساعد على تحسين السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام بمصر على ضوء خبرة جمهورية فنلندا ويمكن أن يتحقق هذا الهدف الرئيس من خلال تحقق عدد من الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على الاطار النظري للسياسات التعليمية بالمؤسسات التعليمية من حيث مفهومها، أهدافها، وأهميتها بهدف تحسين السياسات التعليمية في مصر.

٢- التعرف على ملامح واقع السياسات التعليمية لمدارس التعليم العام في مصر في ضوء الأدبيات التربوية.

٣- التعرف على ملامح واقع الإدارة الذاتية للمدرسة في فنلندا.

٤- إلقاء الضوء على أوجه التشابه والاختلاف على ضوء خبرة فنلندا.

٥- صياغة تصور مقترح لتحسين السياسات التعليمية بمصر على ضوء خبرة فنلندا.

أهمية البحث

١- ترجع أهمية البحث إلى أهمية الموضوع الذي يتناوله إذ تفسر وتحلل الجوانب والصيغ المختلفة للسياسة التعليمية للتعليم العام في كل من مصر وفنلندا وترجع هذه الأهمية إلى أن السياسة التعليمية بمثابة الموجه والقائد لقطاع التعليم العام .
٢- أهمية المرحلة التي يتناولها البحث وهي مرحلة التعليم الأساسي التي تمثل مرحلة مهمة في النظام التعليمي لأي مجتمع من مجتمعات العالم .
٣- مرور المجتمع المصري بمرحلة تحول أساسية ينشد فيه المجتمع بناء مجتمع جديد بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية من خلال عملية تغيير واسعة وإعادة تشكيل هذه الأبعاد وهذا كله لجعل مصر دوله متقدمة على المستويين الإقليمي والدولي .

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة في جانبها الموضوعي على معرفة ملامح السياسات التعليمية للتعليم العام في مصر وتحسينه على ضوء خبرة فنلندا لكونها من الدول المتقدمة في مجال التعليم العام حيث أنها من الدول الخمس عالميًا وفقا لتصنيف (TIMSS) وتصنيف (PISA).

منهج الدراسة

استخدم البحث الحالي المنهج المقارن كمسار منهجي شامل يتضمن مداخل متعددة للمعالجة التربوية المقارنة ويسير المنهج متبعًا خطوات جورج برداي وهي :

الوصف Description : وذلك بوصف السياسات التعليمية للتعليم العام في مصر وفنلندا.

التفسير Interpretation: وذلك بالاستعانة بالقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى دولتي المقارنة.

المناظرة :Juxtaposition بمعنى وضع أسس المقارنة بين الدولتين في ضوء الأفكار الرئيسية ومحاولة إيجاد أوجه التشابه والاختلاف.

المقارنة Comparison : وذلك للتعرف على أهم خصائص السياسات التعليمية للتعليم العام في مصر وفنلندا وتحديد كيفية الإفادة منها في مصر.

مصطلحات البحث :

تحسين : لغةً : مصدر حَسَّنَ ، و(حَسَّنَ) الشئ : جعله حسناً وزينه ، وتحسن أي تجمل وتزين ، ويقال : تحسن الحال أي صار خيراً مما كان(مجمع اللغة العربية ،٢٠٠٣ ، ص ١٥١).

مفهوم التحسين اصطلاحًا: إدخال تعديلات وتغييرات بصورة دائمة بهدف تجويد الأداء وجعله أكثر أهمية وفائدة للمستفيدين الداخليين والخارجيين (شمس ،٢٠١٠، ص ٣٧٩). كما يعرف على إنه " جعل النظام أحسن، وبالنظر إلى هذا المعنى نجد أنه يعني أن النظام "حسن" ، ولكننا نريد زيادة تحسينه (عزازي ،٢٠١٢ ، ص ١٦.).

- كما يعرف بأنه عملية تدريبية مرنة تتم بواسطتها تنمية أي شئ . أو هو النمو التدريجي الذي يحدث نتيجة سلسلة متعاقبة من التغيرات (بدوي ،١٩٨٠ ، ص٤٣٧) .

مفهوم التحسين اجرائيًا : يقصد بالتحسين في البحث عمليات التغيير والنمو التدريجي للسياسة التعليمية للتعليم العام في مصر للوصول إلى مستوى تتميز فيه بالاستقرار والنضج والبعد الاستراتيجي بجميع مراحلة.

السياسات التعليمية : Educational Policy

مفهوم السياسة لغويًا: ساس الأمر سياسة : قام به ورجل ساس من قومه ساسه وسواس ، وسوسه القوم : جعلوه يسوسهم . وسست الرعية سياسة ، وسوس الرجل أمور الناس إذا ملك أمرهم . والسياسة القيام على شئ بما يصلحه (ابن منظور ،١٩٩٤ ، ص١٠٨.)

مفهوم السياسة التعليمية اصطلاحًا: ارتبط مفهوم السياسة التعليمية بالمفهوم العام لكلمة سياسة لكنها تتعلق بأحد أنشطة ومجالات المجتمع وهو مجال التربية والتعليم فاتصف مفهوم السياسة بهذا المجال والمؤسسات التي يستهدفها هي المؤسسات التعليمية ولهذا أطلق على السياسة الموجهة لهذه المؤسسات مفهوم السياسة التعليمية. (Phillips, D . Hayes, B.2006,pp464-465.)

مفهوم السياسة التعليمية اجرائيًا: يقصد بالسياسة التعليمية في هذا البحث مجموعة الخطوط العامة والأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يصنعها "أفراد المجتمع ومؤسساته لتوجيه مسار التربية والتعليم في بمراحله المختلفة وتشمل الفلسفه والأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف ونظامها والسياسات الفرعية التي تخصها وتحدد الشكل العام والإطار المرجعي لها والذي يستدل به عند تناول قضايا التعليم العام ومشكلاته.

الدراسات السابقة :

فيما يلي يعرض الباحثان لبعض أهم الدراسات التي تتعلق بالسياسات التعليمية ، وقسم الباحثان الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية وسوف يعرض الباحثان الدراسات العربية والأجنبية من الأحدث إلى الأقدم .

أولًا الدراسات العربية :

١- دراسة حاتم الخضري عبد النبي (٢٠٢٠): بعنوان " الرقابة الإدارية في التعليم قبل الجامعي بكل من فنلندا وماليزيا وكيفية الإفادة منها في مصر وهدفت الدراسة إلى الإفادة من خبرتي فنلندا وماليزيا في تفعيل الرقابة الإدارية في التعليم قبل الجامعي ، واستخدمت المنهج المقارن ، وتوصلت إلى عدت نتائج منها :

- الرقابة الإدارية في التعليم قبل الجامعي تستخدم كوسيلة للفحص والتفتيش والمراجعة.

- الرقابة الإدارية في التعليم قبل الجامعي توجه الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة.

٢- دراسة رباب عبدالسلام زيدان (٢٠٢٠): تصور مقترح لتطوير السياسات التعليمية لمراحل التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة كل من كوريا الجنوبية وفنلندا هدفت الدراسة إلى الاستفادة من خبرات كل من كوريا الجنوبية وفنلندا في مجال السياسة التعليمية للتعليم الأساسي واستخراج ما يساعد على تطوير السياسات التعليمية للتعليم الأساسي في مصر من خبرات هاتين الدولتين واستخدمت الباحثة المنهج المقارن ، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فلسفة تربوية مصرية واضحة للتعليم الأساسي ، بل أفكار تطبق ربما تنجح وربما لا، وعدم أخذ رأي أهل الاختصاص في سياسة التعليم الأساسي والاكتفاء بالفرد ووجهة النظر الشخصية وعدم توفير الموارد البشرية اللازمة لتطوير التعليم الأساسي .

٣- **دراسة منال سيد يوسف (٢٠١٩)** بعنوان " إجراءات مقترحة لتطوير اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر هدفت الدراسة إلى اختيار صانعي السياسة التعليمية في بعض النظم التعليمية المعاصرة وتحديد المقومات التي ينبغى أن أن تتوافر في صانعي السياسات التعليمية ومعرفة الجوانب المتعلقة بعملية الاختيار ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر منها تحقق عملية الاختيار الموضوعية مبدأ تكافؤ الفرص ، إذ يعطي كل الأفراد ذوي الكفاءات والمعنيين الفرص المتساوية للاختيار وعلى هذا يكون الأصل في الاختيار يعود لمنافسة الفرد وليس للمحسوبية والتحيز .

ثانيًا الدراسات الأجنبية :

١- دراسة Abazaoglu& Aztekin (2016) بعنوان العلاقة بين معنويات المعلمين ودوافعهم وتحصيل المتعلمين في مادتي الرياضيات والعلوم (Abazaoglu&Aztekin(2016):The role of teacher Morale and Motivation on student ,science and Math Achievement: Findings from Singapore ,Japan ,Finland and Turkey, universal Journal of Education Research , Vol,4,No,11.) هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين معنويات

المعلمين ودوافعهم وتحصي المتعلمين في مادتي الرياضيات والعلوم في كل من سنغافورة واليابان وفنلندا وتركيا استنادًا إلى نتائج TIMSS لعام ٢٠١١ واختبارات PISA لعام ٢٠١٢ واستخدمت المنهج المقارن وتوصلت إلى وجود علاقة بين معنويات المعلمين ودوافعهم وتحصيل المتعلمين في مادتي الرياضيات والعلوم وأن دور المعلم كان أكثر فاعلية في البلاد ذات الدخل المتوازن ، في حين أن معنويات المعلمين ودوافعهم كان له تأثير إيجابي عمومًا وفقًا لبيانات كل من PISA و TIMSS.

٢- **دراسة Fanny Gerin- Lajoie(2015)**)بعنوان "تنفيذ التغيرات التربوية في فنلندا : حالة إصلاح التعليم الأساسي للجميع (Fanny Gerin- Lajoie(2015) Implementation of education change in Finland : the case of the undivided public education reform ,Master's thesis ,Faculty of education , University of Turku.)

هدفت الدراسة إلى وصف التغيير التربوي الذي أنتج إصلاحات تعليمية فعالة على مدار الخمسين سنة الماضية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إصلاح التعليم الأساسي تم تطبيقه بطريقة لامركزية سليمة وهو ما يعكس النظام اللامركزي الموجود في فنلندا وتمتع السلطات المحلية باستقلالية كاملة فيما يتعلق بصنع القرار وعملية التنفيذ

٣- **دراسة Kasey Waddell (2014)** بعنوان "هل تصبح أنتاريو فنلندا القادمة ؟ تقييم ما إذا كان النموذج الفنلندي يلبي الاحتياجات التعليمية لأنتاريو ، كندا . **(Kasey Waddell (2014)Can Ontario Be the next Finland ? Assessing whether Finnish Model Can Meet the education needs of Ontario ,Canada,** ,Master of education Faculty of education , Broke University st Cather.**)** هدفت الدراسة إلى تقييم دراسة للنموذج الفنلندي وتكييف هذا النموذج لتلبية الاحتياجات التعليمية في أنتاريو ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها إمكانية تطبيق النموذج الفنلندي في التعليم أنتاريو لحل الفوارق الموجودة في التعليم بها، ويوجد تشابه بين فنلندا وأنتاريو في مجالات الهيكل النظامي والفلسفات التربوية .

المحور الأول الإطار النظري للسياسات التعليمية بمدارس التعليم العام ؟

أهداف السياسة التعليمية

تتمثل أهداف السياسة التعليمية فيما يلي : (عبد العزيز إبراهيم عبدالله الشفيش ، ص ٨٨٦.)

١- مواجهة المشكلات التعليمية وإشباع الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية من مقابلة الحاجات بالخدمات فالسياسة التعليمية استجابة لمطلب اجتماعي .

٢- تحقيق الإصلاح الاقتصادي .

٣- توفير نوع من الاتساق بين القرارات التربوية بشأن المشكلات المتشابهة .

٤- توفير الأساس لتقويم الخطط القائمة والمقترحة .

أهمية السياسة التعليمية

تتمثل أهمية السياسات التعليمية فيما يلي : (الشفيش ،٢٠١٨، ص ٨٨٧.)

١- تؤدي إلى فهم متطلبات العمل التربوي لضمان الانحراف المحدد لها سلفًا.

٢- تحديد الطرق التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية ومن ثم تحويلها لخدمات تعليمية .

٣- تحديد العلاقة الشاملة بين الدولة وبين التربية والتعليم إذ يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به .

٤- تمثل الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد لأجيال المجتمع كما تحدد من حدة المركزية لأنها تساعد على تفويض السلطات العليا للسلطات الإدارية الأدنى.

مراحل تشكيل السياسة التعليمية

١- **مرحلة المبادرة** : وتبدأ بحالة من الشعور بعدم الرضا عن السياسة التعليمية الموجودة ومن هنا تكون الخطوة الأولى أو البداية لصنع السياسات التعليمية (السهلي،٢٠١٩ص ص ٤٢٧-٤٢٩.)

٢- **مرحلة بلورة الآراء** : وهي مرحلة تكوين الأفكار حول نقاط محددة وربما يضع صانعوا السياسة التعليمية بعض التصورات للحلول البديلة .(كمال ،٢٠٠١ ، ص١٨٤.)

٣- **مرحلة ظهور البدائل** : ويتم فيها وضع الحلول المختلفة للمشكلة من قبل الأطراف غير الراضية عن الوضع الموجود أو من قبل صانعي السياسة أنفسهم واضعين في اعتبارهم مدى القبول السياسي لهذه الحلول داخل الحكومة أو خارجها (اليافعي ،٢٠١٥، ص١٢.)

٤- **مرحلة المناقشة** : ويتم فيها مناقشة الحلول التي وضعت في المرحلة السابقة بين الحكومة والأطراف المعنية وفي حالة عدم الاتفاق يبدأ التفكير في الحلول الوسط ، حتى يتم الوصول إلى اتفاق بين الحكومة وخارجها (كمال ، ص١٨٤)

٥- **مرحلة الشرعية** : إضفاء ما تم الاتفاق عليه من السياسة المختارة صفة الشرعية عن طريق قيام صانعي السياسة التعليمية بعرضها على القاعدة العريضة من صانعيها لإقرارها لتأخذ الصفة القانونية وإذا لم يتم إقرار هذه السياسة عاد الأمر إلى مرحلة المناقشة مرة أخرى للوصول إلى اتفاق على سياسة محددة (اليافعي، ٢٠١٥ ،ص١٣) .

٦- **مرحلة التنفيذ** : ويتم فيهاالبدء في ترجمة وتنفيذ التصورات الذهنية والأفكار والنظريات والقرارات والخطط والمشروعات التي تتضمنها الخطط التعليمية إلى إجراءات وأداءات تنفيذية تمارس في الميدان التربوي (رافدة الحريري: نظم وسياسات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي Availableat:llbooks.google.com.eglbooks?i=fals,(Accesseddate:22l4l2020).

٧- **مرحلة التقويم**:وفيها يتم الوقوف على أوجه القوة وأوجه الضعف بها وما يترتب عليها من آثار متوقعة وكل هذا يتم عن طريق التقارير التي يرفعها مسؤلوا التنفيذ أو الشكاوى والالتماسات المقدمة من الأطراف التي تخاطبها السياسة التعليمية (إبراهيم ،٢٠١٣ ، ص٢٦.)

العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية.

العوامل الدينية : يعد الدين ملمحًا من أهم ملامح الشخصية القومية لأي مجتمع – خاصة المجتمعات التي يعتنق أغلب أفرادها دينًا بعينه- وهو من العوامل المهمة التي تؤثر في صناعة السياسة التعليمية لكونه الموجه للنظام التعليمي بدرجات مختلفة من مجتمع لآخر ، لذا يربط القائمون على صنع السياسة التعليمية أهداف التعليم بتوجهات الدين ، ويدعمون المناهج الدراسية بموضوعات عن الدين .(كسناوي ،١٩٩٣ ،ص٤٠٧)

العوامل السياسية : من العوامل الرئيسة التي تؤثر في صنع السياسة التعليمية لارتباطهما معا، فالسياسة التعليمية هي ترجمة لسياسة القادة السياسيين ، وانعكاس لهاومحققة للطموحات والأهداف التي تسعى إليها الدولة عن طريق برامج التربية والتعليم ، وينظر البعض إلى منصب وزير التربية والتعليم على أنه منصب سياسي بالدرجة الأولى وهناك رأي يعارضه ، ومهما تكن النظرة إلى وزير التربية والتعليم فهو عضو في مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء هيئة مستقلة.(حجي ،١٩٨٧، ص١٣٣٢.)

العوامل الاقتصادية : يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية سلبا وإيجابا فهو يؤثر في ميزانيات التعليم التي يقوم عليها تحديد مدة الالزام وأعداد المباني المدرسية ونوعيتها وأعداد الملتحقين ومستوى المعلم ونوعية الأنشطة التعليمية فالتوسع الرأسي والأفقي في التعليم والارتفاع بمستواه وتحسن نوعيته ومستوى أدائه وتنع الأنشطة التعليمية وبرامجها وتشجيع طلاب العلم على مواصلة التعلم والعناية الصحية بالتلاميذ وتغذيتهم والقيام بالأبحاث التربوية وغير هذا مما يتعلق بالنظام التعليمي يتوقف على المستوى الاقتصادي . (حكيم،٢٠١٢،ص١٨٤.)

العوامل الاجتماعية : فالتربية هي أساسها عملية اجتماعية والمجتمع بعد رئيس من أبعاد التربية والقوى الاجتماعية تؤثر في صنع السياسة التعليمية عن طريق الدين واللغة وتركيبة المجتمع وثقافته بما تحتويه من نظم وعادات وتقاليد كما أن مخرجات السياسة التعليمية تسعى لتحقيق مطالب المجتمع لأن النظام التعليمي يعكس درجة تقدم المجتمع .(حكيم،٢٠١٢ ، ص١٨٧.)

أسلوب صنع السياسة التعليمية:

تقوم صناعة السياسة التعليمية على أسس علمية تتمثل فيما يلي : (جمهورية مصر العربية ،قانون رقم ٨١لسنة ٢٠١٦، مادة ٧٤.)

١- التعرف على المشكلة.

٢- تحديد الأهداف والأولويات.

٣- التعرف على البدائل المتاحة .

٤- وضع أسس اتخاذ القرار.

٥- اتخاذ القرار الذي يحقق أقصى عدد من الأهداف.

٦- مرحلة التنفيذ وتوفير الوسائل والتمويل .

أسس بناء السياسة التعليمية

١- **الأساس الديني** : تعني السياسة التعليمية بالجانب الديني باعتباره السبيل الوحيد لتكوين الضمير الديني الذي ينعكس على كل الممارسات والسلوكيات الشخصية والجماعية والعناية بهذا الجانب بالتدين والفطرة وترجمة حقيقية للمشاعر الدينية للأفراد وأية سياسة لا تراعي هذا الجانب تمتلك أساليب فشلها وإن كان النجاح حليفها في بدايتها .(سعد ،٢٠١٠ ،ص٤٤.)

٢- **أسس اجتماعية** : التعبير عن جملة الموروث الثقافي والواقع المجتمعي والتطلعات المستقبلية للأمة وبالتالي ينفك الارتباط بينهما وبين شخص معين ، ومن ثم تكتسب صفة الموضوعية التي تجعل انحيازها لمجموع الناس ، وتتيح سمة المجتمع للسياسة التعليمية فرصة الاستمرار والاستقرار النسبيين .(كمال ،٢٠٠١ ، ص١٨٣.)

٣- **أسس فلسفية ونفسية** : فالأسس الفلسفية هي التي ترتبط بفلسفة التربية والنظريات والمعارف والمفاهيم التي تقوم عليها المؤسسات التربوية بينما تتعلق الأسس النفسية بالنمو النفسي وخصائص مراحل النمو لتحديد أبعاد كل مرحاة تعليمية ، وبدايتها ونهايتها وربطها بأهداف واحتياجات كل مرحلة . (اليافعي ٢٠١٥، ص٨.)

أبعاد السياسة التعليمية :

١- **البعد الدولي** : فلكل دولة مصالحها التي تحرص عليها وتقف في مواجهة كل من يحاول الإضرار بها والشاهد على ذلك عندما قامت بعض الدول في العالم النامي بتضمين مناهجها التي وضعتها بعد استقلالها ما يعزز الروح الوطنية لدى أبنائها، عن طريق بث روح العداء للدول الاستعمارية عامة فاعتبر هذا الصنيع عملا عدائيا من شأنه أن يعكر صفو العلاقات الجديدة. كما أن هناك دولا تحتاج إلى معونات مادية أو بشرية أو علمية من دول أخرى وهذا من شأنه أن يلقي بظلاله على ما يتصل بالدول المانحة في سياسة التعليم كفتح مدارس لهذه الدول أو تدريس لغتها أو إرسال بعثات تعليمية لها أو غير هذا من الأمور التي تتصل بالسياسة التعليمية للدولة المتلقية للمنح .(الكريم ،٢٠١٢، ص١٤٤٠.)

٢- **البعد الإقليمي** : وهذا ما ظهر جليا في الاتفاقيات والمعاهدات التي تمت بين الدول العربية للتقريب تعليميا فيما بينها منذ إنشاء الجامعة العربية ، وما تم الاتفاق عليه بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص أهداف التعليم المختلفة ، ومناهجه في هذه الدول وهذا فرض عليها أن تتقارب في سياسات التعليم إلى حد كبير.

٣- **البعد الحكومي** : وهذا البعد يظهر جليا في الدول النامية بصفة خاصة من أقوى الأبعاد لضخامة دور الدولة وأجهزتها في مقابل الضعف الواضح للمؤسسات والتنظيمات غير الحكومية أو اختفائها أو شكليتها فإن السياسة التعليمية تأتي لتلبية أهداف وطموحات هذه الحكومة لا لتحقيق طموحات وأهداف المجتمع ككل .

٤- **البعد الاجتماعي** : تأتي السياسة التعليمية انعكاسا للأعراف والتقاليد السائدة فإذا كان من تقاليد وأعراف المجتمع الفصل بين الجنسين ، فلابد من أن تراعى السياسة التعليمية هذا في إنشاء المدارس بل وفي تصميم ووضع مناهج التعليم ، أما في البلاد التي تغيب فيها الممارسة الديمقراطية بشكل كلي أو جزئي فلا يكون لهذا البعد أثر ذو قيمة . (السهلي،٢٠١٩،ص ص٢٥- ٢٦.)

آليات صنع السياسة التعليمية

١- **الاستفتاء** : ويقصد به عرض موضوع السياسة التعليمية على التربويين لأخذهم رأيهم من حيث الرفض أو القبول في الاصلاح المطلوب ، وهو من أولى الخطوات التي تتبعها الحكومة في صنع السياسة التعليمية وتكون التقارير والإجابات عن هذا الاستفتاء بداية الاصلاح التربوي المطلوب عند صنع أية سياسة تعليمية كما تمثل الاستجواب وطلبات الاحاطة أدوات للرقابة البرلمانية على صنع السياسة التعليمية. (اليافعي ،٢٠١٥ ، ص٢٠.)

٢- **الندوات والمؤتمرات التربوية** : ويقصد به مناقشة التعليم وقضاياه وطرح الحلول المناسبة له بأسلوب علمي ، إذا أصبحت هذه الندوات والمؤتمرات التربوية ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية تحسين وتعديل سياسته ومنهاجه ونظامه العام وتكتسب هذه المؤتمرات والندوات التربوية قيمتهامن كونها تضم نخبة ممتازة من المتخصصين والخبراء الذين يناقشون القضاياوالمشكلات التعليمية ويطرحون الحلول والمستجدات العالمية .(جاد الكريم ،٢٠١٢ ، ص١٤٥٨.)

٣- **بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية** : وتوجد في الدول النامية للاستفادة من خبرات هذه المكاتب وخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال . (السهلي،٢٠١٩ ، ص٤٧).

٤- **الدراسات المقارنة**: وتحتل مكانة مهمة في صنع السياسة التعليمية لأنها تعمل على التعرف على نماذج صنع السياسة التعليمية وأساليب تحسينها في البلدان المختلفة ، وبهذا تساعد على استخلاص تعميمات ومبادئ وتجارب يمكن الاستفادة منها في طرح الحلول المناسبة للسياق الثقافي للدول التي تحتاج حلا لمشكلاتها في السياسة التعليمية.

مقومات السياسة التعليمية

زيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي للسياسة التعليمية : خلال الخمسون عامًا الماضية تغيرت نظرة الفرد والمجتمع إلى التعليم من جرد نظرة استهلاكية إلى كونه مشروعا استثماريا - نظرية التكلفة والعائد وهي المنافع التي تعود على الفرد والمجتمع نتيجة التعليم مقارنة بالتكلفة التي يتحملها– بالإضافة إلى العائد الاجتماعي للتعليم على المستوى الفردي والمجتمعي ، لذا وجب على صانعي السياسة التعليمية مراعاة العوائد الاجتماعية والاقتصادية للتعليم .(عبد الفتاح ،٢٠١٣، ص ص،٣٥-٣٨.)

المرجعية المجتمعية : لما كان النظام التعليمي جزءًا من المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به وبظروفه وبتطلعاته وجب أن تسترشد السياسة التعليمية في ممارستها بالفلسفة التي يؤمن بها المجتمع وأيدولوجيته وأن تحقق أهداف المجتمع ومراميه ، فإذا كان المجتمع ديمقراطيا فإن السياسة التعليمية يجب أن يكون لها الرؤية الواضحة لتحقيق هذه الأهداف والتي تشكل الإطار الفكري للمجتمع .(دياب،٢٠١٨ ، ص٣٤٩.)

توافر التسهيلات الكافية لتنفيذ السياسة التعليمية وتشمل: مدى توافر الإمكانات التكنولوجية والمعلومات وآليات العمل الملائمة والموارد البشرية المؤهلة القادرة على وضع سياسة تعليمية تسهم بفاعلية في رفع مستوى نظام التعليم المصرى . (السهلي،٢٠١٩ ، ص٢٥.)

العلمنة التربوية والنفسية : إذا كان التعليم أمرا مجتمعيا وللأفراد أن يعبروا عن فهمهم لقضاياه ومشكلاته إلا أنه يقوم على علوم ودراسات ومن ثم فإن الرأي العلمي يجب أن يكون للمتخصصين وليس لسلطة الإدارة المختصة . (جاد الكريم،٢٠١٢ ، ص١٤٤٣).

المؤسسية : فلا ينفرد شخص بعينه بصنع السياسة ووضع الفلسفة حتى لا يرهن مستقبل الجميع ، بفكر فرد بل لابد أن يكون صنع السياسة التعليمية عملا مؤسسيا وتشريعيا يتفق مع دستور الدولة والتشريعات والقوانين التغذية الشعبية : إن إرجاع الرأي العلمي التربوي إلى المتخصصين من الخبراء والعلماء لا يعني قطع الاتصال بكافة أطياف الشعب ، بل لابد من وجود قنوات الاتصال بين هذه النخبة العلمية وباقي أطياف المجتمع ليعبروا عن رأيهم وتقييمهم لنتائج التطبيق ومشكلاته حتى لا تصاب سياسة التعليم بالانفصال عن كل أطياف المجتمع الذين هم أصحاب المصلحة الأساسية في التعليم واللوائح الحكومية للدولة .(دياب،٢٠١٨ ، ص٣٤٩.)

استشراف المستقبل : يجب أن تبنى السياسة التعليمية على استشراف المستقبل لأن مشكلات الحاضر التعليمية نتاج قرارات في الماضي لذا كان من الضروري توقع المشكلات المستقبلية التي قد تعترض السياسة التعليمية وتنفيذها ووضع الحلول المستقبلية لها من خلال الاعتماد على الدراسات الاستشرافية التي أصبحت الأساس في صنع السياسة التعليمية . (عيد ،٢٠١٣ ، ص٥٧.)

المحور الثاني ملامح تطبيق السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام في مصر كما تحدده الأدبيات التربوية المعاصرة

فلسفة التعليم العام في مصر وأهدافه

المقصود بفلسفة النظام التعليمي هي تلك الرؤيا الفكرية والنظرة الشاملة المتكاملة التي تستند عليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي وكلما كانت هذه الرؤيا واضحة وشاملة ومنسقة ومتطورة ومستمرة أتاحت للنظام التعليمي فلسفة متكاملة .(سلامة ،٢٠١٧ ، ص٦٧.)

تقوم فلسفة التعليم العام في مصر على مجموعة من الأسس التي تتمثل في مجموعة من المراحل أهمها مايلي : .(الأعسر ،٢٠٠٩ ، ص٣١.)

١- المرحلة الإلزامية والتي نصت التشريعات المصرية عليها.

٢- المرحلة الأساسية وهي أول نظام تعليمي يتلقاه التلميذ ، وفيها يتم العمل على إشباع حاجاته العقلية والنفسية والجسمية .

٣- مرحلة مجانية حيث نصت التشريعات المصرية عليها.

٤- مرحلة عامة و تشمل كل الأطفال في سن السادسة حتى خمس عشرة سنة بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى .(إبراهيم ،٢٠٠٥ ، ص ص ٤٥-٤٦.)

أهداف التعليم العام في مصر

يتمثل الهدف الرئيس للتعليم العام بمصر في تنمية قدرات واستعداد الطلاب وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ويمكن تحليل هذا الهدف إلى عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي :(حويل وآخرون ،٢٠١٥ ، ص ص ٤١٦-٤١٧.)

١- توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنة والتي يحتاج إليها كل صغير في مجتمعه قبل أن يتحمل مسئولياته الكاملة .

٢- تأصيل ودعم العمل اليدوي ، وممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة بسيطة .

٣- تزويد التلميذ في فترة التعليم العام بالمهارات العلمية القابلة للاستخدام والتي تمكنه من أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه مشاركا في ميادين التنمية.

٤- مساعدة التلاميذ على فهم ثقافة مجتمعهم ، وفهم ثقافة المجتمعات التي تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية في عالمنا المعاصر ، ليدرك أن الثقافة ثقافة إنسانية عالمية ومساعدتهم على فهم التغير الحادث في كافة المجالات وتهيئتهم لمواجهة التغيؤات التي تحدث في مجتمعهم وفي المجتمعات الأخري .

٥- تنمية شخصية التلميذ الخلاقة وفكره النقدي البناء حتى يتمكن من الإسهام في تنمية مجتمعه بدءًا بدائرة أسرته إلى دائرة وطنه .

أولًا: الموجهات المادية للتعليم العام في مصر

الموارد المادية للتعليم الأساسي في مصر

١- **مصادر التمويل الحكومي** : وهو المصدر التقليدي لتمويل التعليم العام إذ يعتمد التعليم العام في مصر في المقام الأول على التمويل المقدم من جانب الدولة وتمثل الضرائب العامة المصدر الرئيس له وتخصص الدولة موازنة خاصة لوزارة التربية التعليم من الموازنة العامة للدولة ((جمهورية مصر العربية ،٢٠١٤ ، المادة ١٩).

٢- **المصروفات المدرسية** : ينص القرار الوزاري ٣٥٦ على أنه " تحصل من طلبة وطالبات المدارس بمختلف المراحل التعليمية الرسوم والغرامات والاشتركات ومقابل الخدمات الإضافية على غير النحو المبين بهذا القرار .(جمهورية مصر العربية ،٢٠١٨، ، قرار وزاري رقم ٣٥٦ ، المادة الأولى).

٣- **المشاركات المجتمعية**: وتتمثل في صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية والتي تأتي موارده من الرسوم والغرامات المقررة بقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والرسم الإضافي المقدر بأربعة جنيهات على ما يقدم من طلبات عند الالتحاق بمدارس التعليم الثانوي العام والثانوي الفني وإعادة القيد وحصيلة الرسوم الأخرى عن كل ترخيص لكل منشأة صناعية ويصدر قرار من وزير التربية

والتعليم بتحديد قيمتها ، التحويلات إلى المدارس الخاصة أو نقل التلاميذ والمساهمات الأهلية والإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق(خليل،٢٠٠٢،ص ص ١١٨-١١٩.)

الموجهات البشرية للتعليم العام في مصر

معلمو التعليم العام في مصر

يبلغ عدد معلمي التعليم العام مايقرب من ٨٥٠ألف معلم وفقا لإحصاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (Avila bleat: https:llwww.capmas.gov.eglPagesl Indicators Page .aspx?page_id-6142&ind_id-1082,(Accesseddaet:8l6l2020)

وفيما يخص تعيين المعلمين بالتعليم العام فقد اشترطت اللائحة التنفيذية لقانون الكادر أن يكون التعيين أو التعاقد لشغل وظائف المعلمين و الأخصائيين – المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون كادر التعليم لخريجي كليات التربية أو الحاصلين على مؤهل عال مناسب بالإضافة إلى شهادة أو إجازة التأهيل التربوي من خلال إعلان في صحيفتين يوميتين ، واسعتي الانتشار ويجب أن يتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها (جمهورية مصر العربية ،٢٠١٢، المادة الرابعة.) وعلى هذا فمعلمو التعليم العام المصري يكونون من خريجي كليات التربية أو من الكليات الأخري مثل الآداب ودار العلوم والألسن واللغات والترجمة والدراسات العربية والإسلامية مع الحصول على التأهيل التربوي ويشترط فيمن يشغل وظيفة من وظائف المعلمين ما يلي :(جمهورية مصر العربية ،١٩٨١ ، مادة ٧٢ .)

١- أن يكون متمتعا بالجنسية المصرية أو جنسية إحدى الدول التي تعامل المصريين بالمثل في تولي الوظائف العامة ولوزير التربية والتعليم الاستثناء من هذا الشرط عند التعاقد مع المعلمين الأجانب وفق القواعد المعمول بها.

٢- أن يكون حاصلا على مؤهل عال تربوي مناسب أو على مؤهل عال مناسب بالإضافة إلى شهادة أو إجازة التأهيل التربوي .

٣- أن يجتاز الاختبار المقرر لشغل الوظيفة .

إدارة التعليم العام في مصر

إدارة التعليم العام هي التنظيم المعين لتيسير وتنفيذ الأعمال المنوطة بالإدارة المدرسية لتحقيق الأهداف الموضوعة للتعليم ، وتتم إدارة مدارس التعليم العام في مصر من خلال ما يلي :

١- **مدير المدرسة** : إن المفهوم المعاصر للإدارة المدرسية يتطلب من مدير المدرسة أن يكون على وعي ودراية كاملة بالقواعد والأصول العلمية التي تقوم عليها المدرسة ، كما يقع على عاتقه مهام ومسئوليات لم تكن في السابق ، فلم تعد مهامه قاصرة على المهام الإدارية بل أصبحت مهامه الإشرافية أكثر أهمية ، فهو القائد التربوي في المدرسة يدير كل شئون المدرسة البشرية منها والمادية ويشرف على تنفيذ وظائف الإدارة المدرسية ويقوم بواجبات إنسانية ومهنية .(على ،٢٠١٥ ،ص٤٣.)

ويشترط فيمن يشغل وظيفة مدير مدرسة ما يلي (جمهورية مصر العربية ،٢٠١٦ ، ص١٣١.)

أ - الحصول على مؤهل عال تربوي مناسب أو مؤهل عال مناسب بالإضافة إلى شهادة إجازة التأهيل التربوي من الأكاديمية المهنية للمعلمين .

ب- تشغل باختيار من بين شاغلي وظيفة معلم أول . أ على الأقل لمدة سنتين قابلة للتجديد طبقا لإجراءات وأسس الاختيار الواردة باللائحة التنفيذية .

جـ - الحصول على شهادة الصلاحية لمزاولة وظائف الإدارة المدرسية من الأكاديمية المهنية للمعلمين .

د – الحصول على تقرير تقويم أداء بمرتبة فوق المتوسط على الأقل في سنتين سابقتين مباشرة على النظر في شغل وظيفة مدير مدرسة .

ه – استيفاء برامج التنمية المهنية في مجال الإدارة المدرسية طبقا لما تقرره الأكاديمية المهنية للمعلمين .

وتتمثل مهام مدير المدرسة في المحاور التالية: (جمهورية مصر العربية ،٢٠١٦ ، ملحق رقم ٥.)

المحور الأول : القيادة والإشراف المؤسسي.

المحور الثاني : عمليات التعليم والتعلم.

المحور الثالث : ضمان معايير الجودة والاعتماد.

المحور الرابع : التنمية المهنية.

المحور الخامس : المشاركة المجتمعية.

٢- **مجلس إدارة المدرسة** : يتكون مجلس إدارة المدرسة من مدير المدرسة رئيسا ، والأخصائي الاجتماعي أمينا للمجلس ووكلاء المدرسة والمدرسين الأوائل والأخصائيين والمشرفين الأوائل ويتولى المجلس عمليات الرقابة الذاتية على العملية التعليمية في المدرسة ، والاشراف على عمليات التوجيه والمتابعة ومعاونة المدرسة في دراسة المشكلات واتخاذ القرارات بشأنها ومتابعة وتنفيذ هذه القرارات ، وتقويم مستوى العمل في مجالات الخدمة التعليمية داخل المدرسة أو خارجها (خليل، ٢٠٠٢ ، ص١١٦.)

٣- مجلس الأمناء والآباء والمعلمين : أصدرت وزارة التربية والتعليم حزمة من القرارات الوزارية بشأن مجلس الأمناء والآباء، والمعلمين ، كان منها القرار الوزاري رقم ٢٥٨ لعام ٢٠٠٥ وتعديله بقرار ٣٣٤ لعام ٢٠٠٦ قرار رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠٠٩ ، وأحدثها القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لعام ٢٠١١ و القرار الوزاري (٣٠٦) لسنة ٢٠١٤م و القرار الوزاري (٣٧٨) لسنة ٢٠١٧م بتعديلات علي القرار السابق بشأن مجلس الأمناء والآباء والمعلمين بالمدارس ، ويهدف إلى:(وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧م) : **قرار وزاري رقم ٣٧٨** بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٠م بشأن تنظيم مجلس الأمناء والآباء والمعلمين ، وزارة التربية والتعليم ، ص٧.)

١- تحقيق اللامركزية فى الإدارة والتقويم والمتابعة وصنع واتخاذ القرار.

٢- متابعة التقييم الذاتي لأداء المدرسة.

٣- الموافقة على القرارات التي تخص الميزانية.

٤- تشجيع المشاركة التطوعية لأعضاء المجتمع المحلي فى تطوير العملية التعليمية.

٥- تقويم أداء المعلم ومدير المدرسة.

ووفقًا للقرار الوزاري ٣٠٦ لعام ٢٠١٤ ، يشكل مجلس الأمناء والآباء والمعلمين للمدرسة من ثلاثة عشر عضوًا وهم مدير المدرسة، خمسة أولياء أمور، أربعة أعضاء من المجتمع المحلي يختارهم المحافظ، ثلاثة من معلمي المدرسة ينتخبهم المعلمون، وأقدم الأخصائيين الاجتماعين وينص القرار على يتم انتخاب رئيس المجلس، ونائبا له من بين أعضاء المجلس عدا مدير المدرسة والمعلمين بها، وقد أعطى للمجلس الحق فى جمع وقبول التبرعات المالية والعينية، ويشرف على أنشطة المجلس لجان التنسيق على مستوى المديريات التعليمية ولجان التنسيق على مستوى وزارة التربية والتعليم، وتتخذ القرارات بالغالبية من الأصوات، بشرط لا يقل عن سبعة .(وزارة التربية والتعليم،٢٠١٤م، ص٣.)

٤- الإدارة التعليمية :

مدير عام الإدارة هو المسئول الأول فيها ويشرف على كلٍ من مدير التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في الإدارات التعليمية من المستوي الأول والثاني والثالث.

٥- مديرية التربية والتعليم : يتولى الإشراف على التعليم الابتدائي مدير إدارة التعليم الابتدائي في المديريات التعليمية من المستوى الأول المميز والمستوى الأول ويتبع مدير عام التعليم العام والذي يتبع وكيل الوزارة ، ورئيس قسم التعليم الابتدائي في المديريات التعليمية من المستوى الثاني والثالث (عبداروس ،٢٠٠٦ ، ص٢٦٧).

٦- وزارة التربية والتعليم : يتولى الإشراف على التعليم الابتدائي بالوزارة مدير عام الإدارة العامة للتعليم الابتدائي ، ويتبع رئيس الإدارة المركزية لرياض الأطفال والتعليم الأساسي والذي يتبع رئيس قطاع التعليم العام والذي يتبع وزير التربية والتعليم ويتولى الإشراف على التعليم الإعدادي بالوزارة مدير عام الإدارة العامة للتعليم الإعدادي ، ويتبع رئيس الإدارة المركزية لرياض الأطفال والتعليم الأساسي والذي يتبع رئيس قطاع التعليم العام والذي يتبع وزير التربية والتعليم (جمهورية مصر العربية ،٢٠١٤ ، المادة الثالثة).

ثانيًا: تنظيم التعليم العام في مصر ومراحلة

١- التنظيم الإداري العام للتعليم العام في مصر

مرحلة التعليم العام تبدأ بمرحلة التعليم الابتدائي ومدته ست سنوات وتعمل على اكساب الطالب المهارت الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والتربية الدينية (خليل ، ٢٠٠٢ ،ص١١٥.) ومرحلة التعليم الإعدادي ومدتها ثلاث سنوات وهما مرحلتان إلزاميتان كمرحلة تعليم أساسي والمرحلة الثانوية بأنواعها ثلاث سنوات .

٢- تنظيم العام الدراسي للتعليم العام في مصر

ينقسم العام الدراسي للتعليم العام المصري إلى فصلين دراسيين ويتكون كل فصل دراسي من عدد من الأسابيع ويلزم الطالب بدراسة عدد محدد من المقررات خلال كل فصل ثم يؤدي الامتحان في نهاية كل فصل ويبدأ الفصل الدراسي الأول غالبا في الأسبوع الثاني أو الثالث من شهر سبتمبر ولمدة سبعة عشر أسبوع تقريبا ويبدأ الفصل الثاني تقريبا بعد مرور أسبوع أو أكثر من شهر فبراير من العام التالي ولمدة اثنى عشر أسبوعا تقريبا ويتخلل العام الدراسي خمسة عشر يوما إجازة نصف العام إضافة إلى يوم الجمعة من كل أسبوع للمدارس التي تعمل بنظام الفترتين والجمعة والسبت لمدارس الفترة الواحدة واليوم الكامل(جمهورية مصر العربية،٢٠١٩،ص ص١-٣.)

٣- التنظيم المدرسي والصفي للتعليم العام في مصر

تتم إدارة المدرسة بالتعليم العام من قبل مدير المدرسة ويعاونه وكيل المدرسة ومجلس إدارة المدرسة ومجلس الأمناء ولآباء والمعلمين ومدرسو المواد الدراسية والأخصائيون وتتم صناعة القرارات المدرسية عن طريق مجلس إدارة المدرسة ويتولى المعلمون والأخصائيون مسئولية تقديم الدعم وتوفير التوجيه والارشاد الأكاديمي للتلاميذ بالإضافة إلى إعداد سجلات ووثائق الطلاب مثل سجلات الغياب وسجل المدرس وسجل درجات الطلاب .وبالنظر إلى كثافات الفصول الدراسية بمراحل التعليم العام في مصر نجدها تعاني من ارتفاع الكثافات فيما عدا المحافظات النائية والحدودية إذ تتراوح كثافات الطلاب بين ٦٠-٧٠ طالب بالفصل ويشهد العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م ظروفا استثنائية في حضور التلاميذ لوجود جائحة كورونا وما تبعها من اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية التي تكفل الحفاظ على صحة الطلاب (جمهورية مصر العربية ،٢٠٢٠ ، كتاب دوري رقم (٥) . وتنظم الفصول بطريقة معينة بحيث يكون التلاميذ في مواجهة مكتب المعلم من الأمام ويجلس بكل مقعد ثلاثة طلاب ويوجد لكل فصل مجلس اتحاد الفصل وينتخبون من بينهم أمينًا وأمينًا مساعدًا وخمسة أعضاء يشكلون المكتب التنفيذي للفصل وتبدأ عملية التشكيل بداية من الصف الربع الابتدائي وحتى الصف الثالث الثانوي وتتم الإنتخابات مع بداية الأسبوع الثالث من بدء الدراسة(جمهورية مصر العربية ،٢٠١٣ ، مواد ٣،٥،٨،١٢)

٤- تنظيم المناهج

بدأت وزارة التربية والتعليم في تطوير التعليم العام بنظام التعليم ٢ فنجد أن المقرر على الصفوف الأولى تتمثل في منهج متعدد التخصصات ومنهج اللغة العربية ومنهج اللغة الانجليزية ومنهج التربية الدينية ومنهج التربية البدنية وأنشطة التوكاتسو أما طلاب الصفوف من الرابع وحتى الصف الثالث الثانوي فيدرسون مجموعة من المواد الأساسية وتضاف للمجموع وهي مواد نجاح ورسوب وهي اللغةالعربية والرياضيات والدراسات الاجتماعية والعلوم واللغة الإنجليزية بالإضافة إلى مواد تدرس ولا تضاف للمجموع وهي مواد نجاح ورسوب وهي التربية الدينية والمستوى الرفيع والأنشطة اللاصفية .

ثالثًا: عمليات نظام التعليم العام في مصر

١-عملية التخطيط للتعليم العام في مصر

يعتبر التخطيط من العمليات المعقدة حيث أنها تتطلب مهارة تحديد الأنشطة التي ينبغي التخطيط لها وتبدأ عملية التخطيط بتحديد الأهداف التربوية وهي عملية على درجة عالية من الأهمية كما أنه لا غنى عنها في تطبيق وتنفيذ كافة الأهداف التعليمية والأنشطة التربوية بما فيها سياسة الإدارة والتكوين أو البناء التنظيمي (اللمعي،٢٠١٢ ، ص٤٤٣.)

وتتمثل الجهات المسئولة عن التخطيط للتعليم العام فيما يلي :

أ- رئيس الجمهورية .

ب- رئيس مجلس الوزراء.

جـ - وزارة التربية والتعليم.

د – المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي .

ه – المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

و- مركز البحوث التربوية والتنمية.

ز- مديريات التربية والتعليم

حـ- مجالس الأمناء ولآباء والمعلمين .

٢- عملية توظيف وتدريب المعلمين بالتعليم العام في مصر

يوجد مرحلتان في تكوين المعلم بالتعليم العام ، إحداهما قبل الخدمة والتي تتمثل في البرامج التي تقدمها كليات تكوين المعلم ، والمرحلة الثانية تتمثل في التدريب أثناء الخدمة كما في البرامج التدريبية التي تعقد للمعلمين ، لأن ما تعلمه المعلم قبل الالتحاق بالمهنة لايكون كافيا لمهنته مادام مستمر في ممارسة المهنة (زهران ،٢٠١٦ ، ص١٢٦.)

وفيما يتعلق بتدريب المعلمين بمرحلة التعليم العام فقد نص الدستور المصري على أن المعلمين وأعضاء هيئة التعليم ومعاونوهم هم الركيزة الأساسية للتعليم ، تكفل الدولة تنمية كفاءتهم العلمية ومهارتهم المهنية ورعاية حقوقهم المادية والأدبية بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه(جمهورية مصر العربية ،٢٠١٤ ، مادة ٢.)

٣- الجهات المسئولة عن التدريب

تتنوع الجهات المسئولة عن تقديم التدريبات الخاصة بالمعلمين حيث تتمثل تتمثل في الجهات التالية :

أ – الإدارة العامة للتنمية المهنية على قمة الإدارة المركزية لمركز إعداد القيادات التربوية بديوان عام الوزارة .

ب- الإدارة المركزية للتدريب.

جـ - اللجنة العليا للتدريب.

د – الأكاديمية المهنية للمعلمين.

ه – وحدة التدريب والجودة بالمدارس.

المعوقات التي تواجه إعداد وتدريب معلمي التعليم العام

بالرغم من الجهات التي تعمل على تدريب وتأهيل المعلمين فإنه يوجد مشكلات تعوق إعداد وتدريب المعلمين تتمثل في (خليل ،٢٠١٦ ، ص٧٨)

- ضعف الإعداد التربوي والمهني لمعلمي التعليم الأساسي لقصور البرامج والورات التدريبية المقدمة لهم

- تنوع وتباين مؤهلات معلمي التعليم العام .

- العجز في معلمي التعليم العام والأخصائيين .

- كثرة المسئوليات والمطالب التي تقع على كاهل المعلمين نظرا لارتفاع كثافة التلاميذ بالفصول

المحور الثالث ملامح تطبيق السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام في فنلندا

تمهيد

تعد فنلندا من إحدى الدول الأوروبية الإسكندنافية المطلة على بحر البلطيق وتقع شمال أوروبا ويحدها غربا السويد وشمالا النرويج وشرقا روسيا وجنوبا إستونيا وتبلغ مساحتها حوالي ٣٣٨,٤٢٤ كم وفنلندا جمهورية برلمانية وحكومة مركزية وتمثل رابع البلدان الأكثر تنافسية اقتصاديا في العالم من قبل المنتدي الاقتصادي العالمي ويمثل التعليم في جمهورية فنلندا القوة الدافعة لنهضتها وتطورها وتعافيها الاقتصادي على الرغم من أنها دول صغيرة في الشمال الغربي لأوروبا وتنفق على التعليم أقل مما تنفق الولايات المتحدة الأمريكية على التعليم وتحتفظ منذ سنوات بمركز متقدم ضمن أفضل خمس دول في التعليم عالميا (Lavonen,J.,2020,p77.) ولنجاح سياستها التعليمية التي تعتمد على التحول إلى اللامركزية في إدارة التعليم ، وخفض نسب التسرب في المراحل التعليمية وحصول جميع الأفراد على حقوقهم المتساوية في التعليم واعتماد نظامها التعليمي على مبدأ التعلم مدى الحياة وإعداد المعلم لمدة خمس سنوات واشتراط حصوله على درجة الماجستير للاستمرار في العمل بالتدريس (Andere , E ,2015,pp2-4.)

فلسفة وأهداف التعليم العام في فنلندا

يتمثل الهدف الرئيس للتعليم العام الفنلندي في دعم تطور مجتمع مبني على المعرفة وتنمية شخصية الطالب المتكاملة في جوانبها وأبعادها المختلفة : العقلية والبدنية والنفسية والروحية والاجتماعية والجمالية (الجمال ،٢٠١٢، ص٥٦٤.)

أهداف التعليم العام في فنلندا

تتمثل أهداف التعليم الأساسي الفنلندي فيما يلي:(عبد النبي ،٢٠٢٠ ، ص ص ٩٨-٩٩.)

١- إعداد الطلاب لعالم العمل والسوق المفتوح في ظل العولمة .

٢- إعداد الطلاب للالتحاق بالتعليم الثانوي العام أو الثانوي الفني ليواصلوا تعليمهم الجامعي.

٣- تنمية الوعي القومي لدى الطالب ليكون عضوا فعالا في المجتمع .

٤- دعم نمو الطلاب إلى الإنسانية ، وإلى العضوية المسئولة أخلاقيا في المجتمع.

٥- تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة للحياة .

٦- تعزيز الحضارة والمساواة في المجتمع .

٧- إكساب الطلاب المتطلبات الأساسية للمشاركة في التعلم ومهارات التعلم الذاتي للحياة المستقبلية .

٨- إيقاظ الرغبة لدي الطلاب في التعلم مدى الحياة .

الموجهات المادية للتعليم العام في فنلندا

الموارد المادية للتعليم العام في فنلندا

يتمتع التعليم الفنلندي بالدعم الحكومي بشكل كامل فتخصص فنلندا ٦,٤٪ من إجمالي الدخل القومي للتعليم و١٤٪ من جملة الإنفاق العام (نورا وليد بورسلي ،٢٠١٨ ، ص٣٦). وتقسم مسئوليات التمويل بين الحكومة الاتحادية بنحو ٥٧٪ وحكومات المقاطعات بنسبة ٤٣٪ وتحدد كمية المال الاتحادي الذي يقدم لكل مقاطعة بعدد التلاميذ وبكلفة الوحدة لكل تلميذ ، والتي يجرى إحتسابها سنويا وفي عام ٢٠١٨ بلغ إنفاق الحكومة الفنلندية على المدرسة الشاملة ٤ مليارات و٨٤٧ مليون يورو وبلغ حجم الانفاق على التلميذ الفنلندي عام ٢٠٠٨ م ٩٤٦٣دولارا أمريكيا.(Statics Finland , current expenditure , on education has decreased in real terms since 2010,Available at : llwww.stat .fi l til l kotal l 2018_2020-05-07_tie _001_en.html,(accessed data: 21l3l2020).

المباني المدرسية والتجهيزات لمدارس التعليم العام في فنلندا

تهتم الحكومة الفنلاندية اهتماما بالغا بالتعليم تبلور هذا الاهتمام في البناء المتميز والفريد للأبنية التعليمية حيث تشكل المدارس الفنلندية أماكن يمتزج فيها اللعب بالتعلم فأصبحت مجتمعات للتعلم والرعاية وليست

مؤسسات تعليمية فقط بل تعد التلاميذ للمراحل التالية وتجهز هذه المدارس تجهيزا جيدا وتتراوح أعداد التلاميذ في الفصل بين ٢٠-٣٠طالب وإجمالي أعداد التلاميذ بالمدرسة الواحدة أقل من ٣٠٠ طالب ومنذ عام ١٩٩٠ أقرت فنلندا مجتمع المعلومات وعملت من خلاله على أن تمتلك كل مدرسة حاسبا آليا لكل عشرة طلاب وتحسين مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصلات لدى المعلمين بحيث يوجد على الأقل مدرس لكل مدرسة ، كما وفرت للتلاميذ حجرة مناقشة افتراضية ليتعاونوا مع بعضهم البعض، وفي عام ٢٠٠٥م تمت زيادة وصلات الإنترنت فائقة السرعة للمدارس وتصميم أنشطة لعمل الشبكات المتعددة ، وفي عام ٢٠١٠م أقامت فنلندا تعاونا بين مدارس مختلفة داخل الدولة وخارجها وإقامة بيئات تعلم افتراضية بينها .(الجمال ،٢٠١٢ ، ص ص ٥٦٣-٥٦٤.)

الموجهات البشرية للتعليم العام في فنلندا

معلمو التعليم العام في فنلندا

تهتم الحكومة الفنلاندية اهتماما بالغا بالكيان الاجتماعي والمادي للمعلم الفنلندي فنجد أن مهنة المعلم من أكثر المهن المرموقة في فنلندا ، فالمعلم يعامل في فنلندا معامل الأستاذ الجامعي وأكثر من ٢٦٪ من جملة خريجي المدارس الثانوية العليا يصنفون مهنة التدريس على أنها الأكثر استحسانا (Lavonen,J,2020,pp160-161.)

وكل معلمي التعليم العام الفنلندي لديهم مؤهل تعليم بدرجة ماجستير وكل معلمي التعليم الأساسي الفنلندي من ال١٠٪ الأوائل خريجي الجامعات ويجب – قبل شغل الوظيفة – أن يجتازوا مقابلة شخصية تهدف إلى التحقق من مدى تمسك المتقدم بأخلاقيت وقيم التربية ومدى شغفه بالتدريس لذا توجد ثقة تامة في هؤلاء المعلمين فأعطوا حرية واسعة في التصرف في المناهج الدراسية (الفهد ،٢٠١٨ ، ص١٧٠.)

أما عن نسب التلاميذ للمعلمين ، فيوجد معلم لكل ١٥,٥ طالب بالمرحلة الابتدائية ومعلم لكل ١٢,٤ طالب بالمرحلة الثانوية الدنيا (Statics Finland ,Comprehensive school had564,100pupls in2019,Avilable at:http:llwww.stat .filtil pop l 2019 l pop_2019_2019-11-14_tie_001_en.html,(Accessed date:8 l 4 l 2020). ولايدرس المعلمون أكثر من أربع حصص يوميا في اليوم وباقى الوقت يقومون بالتخطيط والتحضير لعملهم أو ارشاد الطلاب وتوجيههم وتقويمهم أو إثراء أنفسهم بكل جديد يرتبط بعملهم أو بالتشاور والتنسيق والتعاون مع بعضهم البعض ، ومنذ عام ٢٠٠٠م تحولت فنلندا من الاهتمام بالتطوير التكنولوجي إلى إنتاج محتوى وتدريب المعلمين بصورة واسعة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام شبكات معلومات وتعلم تعاوني في شبكات العمل واستهدف بهذا بناء بيئات التعلم .(الجمال ،٢٠١٢ ، ص ٥٦٤.) فالمعلم ذو الكفاءة هو محور العملية التعليمية في التعليم الفنلندي ويحافظ على كفاءته ومهارته بالتدريب المستمر(بكر ،٢٠١٣ ،ص٢٢).

طلاب التعليم العام في فنلندا

يلتحق الطفل بالتعليم الإلزامي في سن السابعة من خلال المدرسة الشاملة والتي تغطي كافة أنحاء فنلندا والتحاق الطفل في هذه السن بالمدرسة يسمح باللعب وتنمية خياله والتمتع بالارتباط الآمن لفترة طويلة قبل

الالتحاق باالمدرسة وبلغ عدد طلاب التعليم الأساسي الفنلندي عام ٢٠١٩/٢٠١٨ م ٥٦٤١٠٠ طالب (سلامة ،٢٠١٧ ، ص١٢٥.)

وتدعم السياسة الفنلندية توظيف المعلمين من ذوي الخلفيات المهاجرة للمساعدة في تعليم الطلاب المهاجرين للاندماج مع أقرانهم ، ويوجد مدرس إضافي للتلاميذ الذين يجدون صعوبة في موضوع معين فالطفل المعاق يجد شخصا مؤهلا ليكون مساعدا له في الصف ليحصل على نفس القدر من التعليم (الشويعر ،٢٠١٥ ،ص١٦.)

والتعليم العام قائم على التخطيط الجيد لاستيعاب أعداد الأطفال الذين هم في الالتحاق ، بدليل متوسط كثافة الفصل التي عن واحد وعشرين تلميذًا بالفصل وهذا الوضع لا يتأتى بالمصادفة بل لابد من التخطيط الجيد ، كما أن انخفاض كثافة المتعلمين في الفصل يساعد على التحصيل ويقلل الضغط النفسي على المعلم ويساعده على إدارة الفصل والوقت بصورة جيدة ويمنع انتشار الأمراض ويعطي الفرصة للاتصال والتواصل بين المعلم والتلاميذ ويعطي المعلم حرية أكبر للاختلاط والاحتكاك بالطلاب ومعرفة مستوياتهم وجوانب شخصيتهم والتعرف على ميولهم وإثرائهم علميًا وتقديم الدعم .

إدارة التعليم العام في فنلندا

تميزت إدارة التعليم العام الفنلندي بالرقابة والتوجيه الدقيق من قبل الدولة ثم اتجهت إلى اللامركزية منذ ثمانينات القرن الماضي (بكر،٢٠١٣، ص ٢٣).

وتتم إدارة التعليم من خلال :

أ- البرلمان : ويقوم بمناقشة تشريعات السياسة التعليمية بناءً على مقترحات الحكونة ووزارة التربية والتعليم والثقافة المسئولة عن إعداد وتنفيذ السياسات التعليمية (رفاعي ،٢٠١٥، ص٤٨٠).

ب- وزارة التربية والتعليم والثقافة :وهي المسئولة عن سياسة التعليم الفنلندي من خلال المجلس الوطني الفنلندي للتعليم ، ويعمل بالتعاون مع الوزارة على وضع الأهداف والمحتوى وطرق التدريس والتعلم لمرحلة التعليم العام (.(Stenström,M. L,&Virolainen .M,2014,p10)

جـ -السلطات المحلية أو البلديات : تتول إدارة التعليم محليًا بشكل رئيس إذا اتسعت حركة البلديات وازدادت مسئوليتها بتطور عددها من ثلاث وسبعين بلدية عام ٢٠٠٨ إلى ثلاثمائة وثمان وأربعين بلدية عام ٢٠١٠م، وينظم عملها وإدارتها قانون الحكومة المحلية وتتمتع بالحكم الذاتي ، والحق في فرض الضرائب فتقوم الإدارة المدرسية للتعليم العام الفنلندي على مبدأ التفويض السلطات والقيادة المركزية للتعليم ولكن على محلية التطبيق والتنفيذ كما أن السلطات المحلية مسئولة عن الإمداد بالتعليم والإشراف على تطبيق الخطط الموضوعة وتتمتع المدرسة والمعلمون بقدر كبير من الاستقلالية

وتتمتع السلطات المحلية بالاستقلالية لتفويض سلطات المدارس،وهي مسئولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل وتنفيذ المناهج المحلية وتوظيف العاملين(بكر،٢٠١٥، ص٢٣).

أما التعديلات العامة والنظم الجديدة والخطوات الاصلاحية في التعليم فتوضع لها خطط محكمة للتطبيق ويتم تعميمها وتطبيقها على منطقة تلو الأخرى بشكل متدرج ومراقب بصورة دقيقة(سلامة ،٢٠١٧ ، ص١٢٥) .

ويتمثل دور الوحدات المحلية تجاه التعليم في القيام بالأعمال التالية: (الحسيني ،٢٠١٤ ،ص ص٤٠١-٤٠٢).

أ- تنظيم التعليم على المستوى المحلي وتمويله جزئيا.

ب- تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والنفسية من قبل الأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس بالمدرسة للطلاب ،لتضمين خدمات الرعاية الاجتماعية .

جـ- تنظيم خدمات نقل التلاميذ وتقديم وجبات مدرسية مجانية والرعاية الصحية المدرسية .

د- تصميم المناهج المحلية من قبل المعلمين في ضوء المعايير التي وضعها المجلس القومي للتعليم مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية والسمات الخاصة للمدرسة والمناطق المحيطة بها .

الإدارة المدرسية الفنلندية

تهتم الإدارة المدرسية الفنلندية بالتأكيد على توفير بيئة محلية ذات معايير عالية وتوفير المتطلبات الأساسية مثل الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى اللازمة للتعليم والتعلم إذ أتاحت التنظيمات الإدارية المرنة لكل مقاطعة ومدرسة إدارة التعليم على المستوى المحلي بشكل كامل وتعيين السلطات المحلية في المقاطعات المديرين لمدة ست سنوات أو سبع ويعاون المديرون مع المعلمين لتسيير أمور المعلمين في المدرسة لضمان راحت الطلاب ونجاحهم والإشراف على الميزانية ، كما يتميز الجهاز الإداري للمدرسة بانخفاض عدد الإداريين لتقليل النفقات على الدولة (رفاعي ،٢٠١٥ ، ٤٨١)

وتتكون الإدارة المدرسية الفنلندية مما يلي :(خليل،٢٠٠٢ ، ص٩٩).

مدير المدرسة : ويتم تعيينه من قبل إدارة المقاطعة لمدة ست أو سبع سنوات .

مجلس الحكام : ويتكون من (أولياء الأمور – المعلمون- طالبان في السنوات العليا من المدرسة الإلزامية ، يكون لهم الحق في المناقشة وليس لهم الحق في التصويت على اتخاذ القرار – موظفون من العاملين بمهنة التعليم غير العاملين بالمدرسة ويهدف إلى تطوير التعليم وتشجيع التعاون بين البيت والمدرسة والإشراف على إدارة وتمويل المدرسة ووضع قواعد وتعليمات لنظام المدرسة وإتحاد الطلاب .

لجنة المعلمين : ويتمثل في مجلس إدارة المدرسة وهو الذي يتولى مسئولية تحديد الوظائف المطلوبة والإعلان عنها ثم الاختيار الأنسب منها للعمل بالمدرسة وليس للإدارة المركزية الحق في التدخل ، ولهذا فإن مدير المدرسة مع مجلس الإدارة (لجنة المعلمين)عليهم إتقان مهارة الاختيار السليم تختص بتطوير عملية التعليم والتعلم بالمدرسة والعمل على تكاملها ووضع خطة مقترحة لتطوير المناهج الدراسية والكتب الدراسية ووضع خطة عمل سنوية للمدرسة .

اتحاد الطلاب للسنوات العليا: ويختص بتنظيم الأنشطة الترفيهية والعمل على مراعاة ميول واهتمامات التلاميذ واشباعها .

تنظيم التعليم العام في فنلندا ومراحلة

١- التنظيم الإداري العام للتعليم العام في فنلندا .

يبدأ سن اللإلزام من سبع سنوات وتنتهي إلى الصف التاسع وتقدم الخدمة التعليمية بواسطة السلطات المحلية وهي البلديات أو اتحاد البلديات إذ تمتلك مجالس للتخطيط الاستراتيجي للقضايا التربوية والتعليمية وهي مسئولة عن جودة التعليم في المدارس المحلية (الحسيني ،٢٠١٤ ، ص٣٩٣).

٢- تنظيم العام الدراسي للتعليم العام في فنلندا

تحدد الحكومة الأهداف القومية للتعليم ومدة العام الدراسي وعدد ساعات التدريس الأسبوعية لكل مادة تدريسية وتمتد السنة الدراسية الفنلندية على مدار مائة وتسعين يومًا وتستمر الدراسة خمسة أيام في الأسبوع ويتم تحديد الجداول الزمنية اليومية والأسبوعية في المدارس

٣- التنظيم المدرسي والصفي للتعليم العام في فنلندا

إن سياسة صنع القرار في التعليم الفنلندي لا تضعها جهة محددة بل يشارك فيها جميع أطراف العملية التعليمية ، فتتم الاستفادة من التجارب الفردية الناجحة للمدارس وتشجيع المعلمين على البحث والتجربة في أساليب التدريس لتحديد واعتماد ما هو أفضل (Lavonen,J.(2020);Op,Cit,p70)

٥- تنظيم المناهج

يقوم المجلس الوطني الفنلندي للتعليم بتحديد الأهداف العامة وتحديد المناهج الدراسية للتعليم متضمنة الأهداف والمحتوى الدراسي للمواد المختلفة بالإضافة إلى مبادئ تقييم التلميذ والتعليم الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية الطلاب والتوجيه التعليمي والمبادئ الخاصة ببيئة التعلم الجيدة ومناهج العمل بالإضافة إلى مفاهيم التعلم في المنهج الدراسي الأساسي (الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،٢٠٠٦ ، فقرة ٥٦٧) . وتتبع المدارس الفنلندية المناهج الأساسية الوطنية مع التعديلات المحلية ، ويتولى المجلس الوطني للتعليم عملية تصميم المناهج الدراسية وفقا للقانون بعد عملية التشاور مع المعنيين من الخبراء المتنوعين وأصحاب المصالح والمعلمين مقدمي التعليم قبل الموافقة على المناهج الدراسية الأساسية عند إعداد إطار عمل المناهج ، وتم التأكيد على المناهج الوطنية في يناير ٢٠٠٤م ثم تنقيحها في عام ٢٠١٠، لتتضمن طرق وأساليب العمل المنتقاه لتأسيس موقف التعلم التفاعلي والعمل الجماعي وتتضمن المناهج الدراسية الأساسية القومية المواد الآتية : اللغة الأم – البية والطبيعة – التربية الصحية – الأخلاق – التربية الدينية – التاريخ – الجغرافيا – الرياضيات – الفيزياء – الكيمياء – علم الأحياء – الموسيقى والفنون المرئية – الحرف – الاقتصاد المنزلي بالإضافة إلى تدريس المواد الاختيارية التي يتم تحديدها من قبل السلطات المحلية ويهدف تعليم الطلاب تلك المناهج الدراسية تحقيق الأهداف التي نصت عليها التشريعات والدستور وأنها تتسق ومعايير التقييم انطلاقا من دور الدولة الراسخ بالأمن القومي في تشكيل المواطنة والهوية الثقافية للطلاب منذ الصغر وإعدادهم لتفوق فنلندا عالميا(الحسيني ،٢٠١٤ ، ص٤٠٣).

عمليات نظام التعليم العام في فنلندا

١-عملية التخطيط للتعليم العام في فنلندا

يتمثل الهدف الرئيس لسياسة التعليم الفنلندي في تقديم فرص متساوية في تلقي التعليم لجميع المواطنين ، بغض النظر عن العمر أو الموطن أو الجنس أو الوضع المالي أو اللغة وهذا أحد الأساسين ويتمثل تعتمد عليهما السياسة التعليمية الفنلندية والأساس الآخر هو حق الجميع في التعليم وتنطلق عملية التخطيط للتعليم الفنلندي من كون التعليم حقا من الحقوق الأساسية لجميع المواطنين (رفاعي،٢٠١٥ ، ٤٧٨.)

والتخطيط للمناهج يقع على عاتق المدارس والمجالس البلدية وتتم الموافقة على المناهج الدراسية من قبل السلطات التعليمية المحلية ويؤدي المعلمون ومديرو المدارس دورا رئيسا في تصميم المناهج يساعدهم في هذا التدريب على المعرفة بالمنهج والتخطيط المطور والمهارات(سالبيرج ،٢٠١٦ ، ص١٢)

٢- عملية توظيف وتدريب المعلمين بالتعليم العام في فنلندا

وبحلول نهاية السبعينيات أصبحت كل برامج أعداد المعلمين جامعية وبدأ المحتوى العلمي ومناهج البحث التربوية يعتمد على المعرفة العملية وتركز على عمليات التفكير والمهارات المعرفية المستخدمة في إجراء البحوث وهذا يوفر أساسا لتحسين المناهج الدراسية في تعليم المعلمين(الشمري ،٢٠١٧ ،ص٦٥٦).

والحصول على وظيفة معلم في مدرسة في فنلندا عملية تنافسية للغاية لأن مهنة التعليم هي المهنة الأكثر تميزا بين الشباب في استطلاعات الرأي المنتظمة بين خريجي المدارس الإعدادية ففي كل فصل ربيع يقدم آلاف من خريجي المدارس الإعدادية طلباتهم لإدارات تربية المعلمين في إحدى عشرة جامعة فنلندية وفي العادة لايكفي إتمام الدراسة الإعدادية واجتياز امتحان الإعدادية الصارم للحصول على القبول بل يجب حصول المرشحين الناجحين على أعلى الدرجات (سالبيرج ،٢٠١٦ ، ص٤) .

٢- الجهات المسئولة عن التدريب

تتمثل الجهات المعنية بالتدريب بفنلندا في الجهات التالية: سالبيرج ،٢٠١٦، ص١١) .

أ- وزارة التربية والتعليم : من خلال تنظيم دورات في الدراسات التربوية بالتعاون مع برامج حول موضوعات معينة مقدمة من قبل الكليات التي تعد مسئولة عن إعداد المعلمين، وتعطي الكليات الأكاديمية التي لديها دور مهم في إعداد المعلمين في فنلندا درجة الماجستير لمدرسي مواد محددة

الجامعات : توجد جامعات تتبعها برامج إعداد المعلمين كما توجد كليات تدريب مهني للمعلمين ويتم تقييم هذه البرامج في أوقات مختلفة على المستوى المحلي والعالمي لتطويرها والتأكد من تحقيق أهدافها .

المجالس البلدية : وهي المسئولة عن توفير فرص التعلم للمعلمين بناءً على احتياجاتهم وبعض المجالس المحلية تنظم برامج التدريب أثناء الخدمة بنحو موحد لجميع المعلمين وفي حالة ثالثة يكون الأمر متروكا للمعلمين أو مديري المدارس ليقرروا كمية التطوير المهني ونوعيته المطلوبة وما إذا كان ممولا أم لا.

المحور الرابع التحليل المقارن للسياسات التعليمية بمدارس التعليم العام في كلٍ من مصروفنلندا

أوجه التشابه والاختلاف في السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام بمصر و فنلندا

أولا أوجه التشابه :

١- التعليم الأساسي إلزامي ومجاني ومدته تسع سنوات وهذا يدل على تشابه بعض قوانين الدولتان.
٢- تتشابه أهداف التعليم بالدولتين، وهذا يدل على التشابه النظري في أهداف التعليم في الدولتان
٣- يتم إعداد المعلم على مرحلتين في الدولتين الأولى قبل الخدمة والثانية أثناء الخدمة .

ثانيًا أوجه الاختلاف :

١- فلسفة التعليم العام تتمثل في إعداد طالب مصري مؤمن بربه منتميا لوطنه مؤمن بقيم الخير والحق والإنسانية وفي فنلندا تعتمد فلسفة التعليم على ثلاثة جوانب وهي الجودة والعالمية والاستمرار.
٢- يتمثل تمويل التعليم في مصر من التمويل الحكومي والمصروفات الدراسية ومساهمة المجتمع والمساعدات الدولية ، وفي فنلندا تقسم مسئوليات التمويل بين الحكومة الاتحادية بنحو ٥٧٪وحكومات المقاطعات بنسبة ٤٣٪ وتحدد كمية المال الاتحادي الذي يقدم لكل مقاطعة بعدد التلاميذ وبكلفة الوحدة لكل تلميذ والتي يجري احتسابها سنويا.
٣- يظهر عجز كبير في فصول الدراسة في مصر وفي التجهيزات الخاصة بالمدارس ولا يوجد هذا العجز في فنلندا مما أدى إلى سرعة وزيادة تحصيل الطلاب .
٤- تقوم المدرسة بإدارة ذاتها حيث يمتلك المعلمون في فنلندا استقلالية تامة ليقرروا أنواع المواد التعليمية المستخدمة في تدريسهم وأساليب التدريس الخاصة بهم ولا يوجد ذلك في مصر .
٥- توافر وسائل التكنولوجيا الحديثة بجميع مدارس فنلندا حيث توجد شبكات نت فائق السرعة وأجهزة حاسب لكل طالب وهذا غير متوفر في مصر.

نتائج التحليل المقارن

نتائج الدراسة في مصر

١- وجود سياسة مجتمعية عامة للدولة إلا أن السياسة التعليمية لا تحقق طموحها.
٢- الفلسفة التربوية في مصر غير واضحة المعالم.
٣- ضعف مشاركة المختصين بسياسة التعليم وقلة الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحسين سياسة التعليم .
٤- تعتمد السياسة التعليمية على النقل من تجارب خارجية لبعض الدول والتي قد لا تناسب المجتمع المصري .
٥- اعتماد اختيار كثيرا من القيادات التعليمية على كافة المستويات على أشخاص غير أصحاب كفاءة وخبرة وغير مؤهلين لتقلد المناصب القيادية.
٦- انخفاض الاهتمام ببناء المدارس وانخفاض الدعم المادي العاملين من المعلمين والأخصائيين وعمال الخدمات المعاونة في مقابل الزيادة المطردة في أعداد الطلاب مما تسبب في ظهور الكثافات العالية.
٧- ضعف الدعم المقدم لبرامج الإعداد المهني والتربوي للمعلمين.

نتائج الدراسة في فنلندا

١- التزام المسئولون في فنلندا بالحق الأصيل للتعليم المجاني لأبناء الوطن جميعا .
٢- يهدف التعليم في فنلندا إلى إعداد متعلم يستطيع أن يواجه الحياة ويشارك في بناء مجتمعه بكفاءة .
٣- تشكل مدارس فنلندا أماكن يمتزج فيها اللعب والتعلم فأصبحت مجتمعات للتعلم والرعاية معلمو التعليم الأساسي الفنلندي مؤهلون لأداء مهامهم على الوجه الأكمل .
٤- يمتلك المعلمون في فنلندا استقلالية تامة ليقرروا أنواع المواد التعليمية المستخدمة في تعليميهم
٥- يتم المشاركة بين المعلمين والقيادات للاستفادة من التجارب الصغيرة ومشاركة المعلومات للوصول إلى نتائج تعليمية مبتكرة من واقع التجربة العملية .
٦- التعليم الفنلندي يتسم باللامركزية الشديدة مما ساعد على توفير المواد التعليمية والموارد المادية بالمشاركات المجتمعية مما أدي إلى الابتكار والتميز.

المحور الخامس التصور المقترح للسياسات التعليمية في مدارس التعليم العام بمصر على ضوء الإستفادة من خبرة فنلندا

أولا : مفهوم التصور المقترح

يعني الباحثان بالتصور المقترح وضع إطار عام يوضح كيف يتم تحسين السياسات التعليمية بمصر في ضوء خبرة فنلندا ، من خلال وضع تصور يحقق تحسين السياسات التعليمية من حيث القوانين والتشريعات المنظمة له وإدارته وتنظيم مناهجه وما يتصل بها من أنشطة وأساليب تعليمية وطرق تدريسية وتلاميذه واستخدام التكنولوجيا فيه وتأهيل معلميه وتدريبهم والإشراف ومصادر التمويل وتنظيمه الإداري العام وعملية التخطيط له.

ثانيا : أهداف التصور المقترح

إنن تحديد الأهداف هو نقطة الانطلاق لنجاح أي عمل وبقدر التوفيق في تحديد وصياغة الأهداف المرجوة وتحقيقها ، يتحقق النجاح المتوقع لذا يهدف التصور المقترح إلى تحقيق هدف عام تتفرع منه أهداف خاصة أكثر تفصيلا على النحو التالي :

الهدف العام للتصور المقترح : يتمثل الهدف العام للتصور المقترح تحسين السياسات التعليمية بمصر في ضوء خبرة فنلندا .

الأهداف الخاصة للتصور المقترح :

تتمثل الأهداف الخاصة للتصور المقترح والتي توضح الهدف العام في أن تكون سياسة التعليم تتميز بما يلي :

١- تأخذ برأي أهل الاختصاص في صنعها وبنائها .
٢- تعالج ما يعاني منه التعليم من ضعف .
٣- تأخذ باللامركزية في الإدارة .
٤- تعبر عن جملة الموروث الثقافي والواقع المجتمعي المصري .

٥- تأخذ بأسلوب البدائل .
٦- تتسم بالاستقرار والتطور والمرونة .
٧- تراعي الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذها .
٨- تمتلك النظرة المستقبلية .

ثالثًا : عناصر التصور المقترح

وتتمثل فيما يلي:

أ- الفئة المستهدفة والمستفيدة من هذا التصور المقترح .
ب- الفئة المنفذة وهم المسئولون عن صنع السياسة التعليمية في مصر.

رابعًا : أسس ومنطلقات التصور المقترح لتحسين سياسة التعليم في مصر

تم بناء التصور المقترح على الأسس والمنطلقات الآتية :

أ- سياسة التعليم المصري .
ب- مبادرة الإصلاح الحالية في برنامج تحسين التعليم المصري.
جـ- الأطر المرجعية للسياسة التعليمية ودورها في تحسين التعليم ليواكب العصر.

د- وجود مؤسسات علمية قادرة على إعداد وتأهيل وتدريب المعلم المصري.

ه- التقدم العلمي الذي ظهر في تجربة فنلندا والذي يعزوه مسئولو الدولة إلى قوة التعليم بها.

خامسًا: إجراءات تطبيق التصور المقترح

يراعى في تطبيق محتوى التصور المقترح التأكيد على تحسين السياسات التعليمية في مصر في ضوء فنلندا من خلال المحاور الأربعة التالية : التهيئة ، موجهات التعليم المصري ، تنظيم التعليم المصري ، عمليات النظام المصري وذلك كما يلي:

المحور الأول التهيئة :

من خلال نشر التوعية والتثقيف لأفراد المجتمع عن طريق وسائل الإعلام والتواصل المقروءة والمسموعة والمرئية بكل ما يخص السياسات التعليمية وأهمية المشاركة في صنعها باعتبارها عملية مجتمعية يجب أن يشارك فيها جميع أطياف الشعب .

المحور الثاني موجهات التعليم المصري:

الموجهات الفكرية للتعليم من:

أ- القوانين والتشريعات المنظمة في ضوء التصور المقترح من خلال اتجاه القائمين على التعليم على تحقيق مجانية التعليم كما نص عليها الدستور والقانون من خلال:
– توحيد التوجهات الفكرية والمستويات التعليمية لكل المدارس .

– الحد من انتشار التعليم الخاص .
– تطبيق معايير موحدة لكافة المدارس .
ب- فلسفة التعليم في مصر وأهدافه :
– وجود رؤيا وفلسفة واضحة موجهة للتعليم .
– تحقيق المساواة في فرص التعليم واستمراريته.
– ترسيخ الثقافة والتنوع.
– الوعي بالآخر.
– تنمية قدرة الطلاب على اكتساب المهارات الحياتية اليومية .

الموجهات المادية للتعليم من :

الموارد المادية

أ- زيادة حصة التعليم من الموازنة العامة للدولة ٤٪ إلى ٢٠٪على أن يكون التخصيص فعليًا.
ب- تحصيل الرسوم المدرسية المقررة على التلاميذ بصورة إلزامية .
جـ- أن تلزم الحكومة أصحاب الشركات ورجال الأعمال بدعم التعليم ماديا .

د- البعد عن الإعانات الدولية حتى لا تتدخل الدول المانحة في صناعة القرار.

الموجهات البشرية للتعليم في مصر

معلمو التعليم العام

تحسين معلمي التعليم العام في ضوء التصور المقترح من خلال ما يلي :

أ- وضع مكانة معلم التربية والتعليم في مكانة الأستاذ الجامعي والحفاظ على مكانته الاجتماعية.
ب- تبني استراتيجية الدفع بمعلمين بأعلى جودة تعليمية ومهارات مهنية.
جـ- منح المعلمين الاستقلالية في وضع المناهج والتعديل فيها وفق المنطقة الجغرافية.

د- جمع المعلمين والمديرين في بوتقة القيادة المدرسية للخروج بحلول تعليمية

الإدارة التعليمية

أ-لا يشغل وظيفة مدير أو وكيل إلا أصحاب الخبرات التعليمية الإدارية والمؤهلات المناسبة.

ب- أن تتمتع الإدارة المدرسية بالاستقلالية في صنع واتخاذ القرار.

جـ- تشكيل لجان المعلمين بالمدارس تختص بتحسين التعليم.

المحور الثالث تنظيم التعليم:

أولًا :التنظيم المدرسي والصفي للتعليم العام في مصر

تحسين التنظيم المدرسي والصفي للتعليم العام في مصر في ضوء التصور المقترح من خلال ما يلي:

أ- وضع التلاميذ في مجموعات صغيرة وعرض مشكلات يتمكنون من حلها بدلا من الاعتماد على تدريس الصف بأكمله.

ب- ممارسة التعليم والأنشطة المدرسية من الساعة السابعة صباحًا وحتى الثالثة عصرًا وتوفير وجبات مناسبة ومتكاملة للطلاب.

جـ- توفير الامكانات التكنولوجية الحديثة للطلاب للاستفادة منها في عملية التعليم والتعلم.

د- تدريب الطلاب على امكانية التعلم عن بعد تحسبا لأي عاق قد يعوق عملية التعليم مثل جائحة كوفيد ١٩.

ثانيًا: تنظيم المناهج وما يتصل بها من أنشطة وأساليب تعليمية في ضوء التصور المقترح من خلال ما يأتي :

أ- توفير الموارد المادية والبشرية لتفعيل الأنشطة المدرسية.

ب- تتولى المحافظات عملية تصميم المناهج وفقا لظروف وإمكانات كل محافظة .

جـ- الابتعاد عن الحفظ والتلقين في طرق التدريس والاهتمام بالسلوكيات والأنشطة اليومية .

د- مراعاة المناهج العالمية أثناء وضع المناهج المحلية لمواكبة سوق العمل.

المحور الرابع عمليات التخطيط للتعليم العام المصري:

أولا : عملية التخطيط للتعليم العام في مصر

تحسين التخطيط للتعليم العام في مصر في ضوء التصور المقترح من خلال الآتي :

أ- إنشاء فصول افتراضية تساعد الطلاب على التواصل مع بعضهم البعض .

ب- إنشاء شبكات معلوماتية عن طريق خطوط نت فائق السرعة لجميع المدارس .

جـ- إنشاء مواقع تعليمية تقوم بتصميم المناهج وسبل عرضها وفق تقنيات عالية.

د- تشجيع إقامة مكاتب جامعية تعمل على تحسين المناهج التعليمية متوافقة مع احتياجات كل منطقة .

ثانيًا : عملية توظيف وتدريب المعلمين

تحسين عملية توظيف وتدريب المعلمين في ضوء التصور المقترح من خلال ما يلي :

أ- القبول في برامج إعداد المعلمين يجب أن يتم بنسب مع نسب الاحتياج الفعلي للمعلمين في المدارس .

ب- التدريب على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والتعلم عن بعد.

جـ- التدريب المستمر على طرق التدريس والاستراتيجيات الحديثة التي تناسب طبيعة المرحلة الحالية.

ثالثًا : عملية الإشراف التربوي

أ- أن يكون مدير المدرسة هو المشرف والموجه التربوي الرئيس في مدارس التعليم العام.

ب- أن يكون مجلس إدارة المدرسة هو المسئول فنيا وإداريا عن إدارة المدرسة .

جـ- منح المدرسة حرية إدارتها ذاتيًا والإشراف على سير العملية التعليمية وتعاقد المدرسة مع من تجده مناسب من الموجهين المعتمدين بوزارة التربية والتعليم .

رابعًا : عملية التقويم وقياس المخرجات

تحسين عملية التقويم وقياس المخرجات في ضوء التصور المقترح من خلال ما يلي :

أ- يشمل التقويم جميع جوانب قطاع التعليم فيشمل الطالب والمعلم والبرامج والمؤسسات والسياسات.

ب- تعمل مدارس التعليم العام على امتلاك الطلاب للمعلومات والمهارات والمفاهيم الأساسية ولا تقيم وزنا للاختبارات على الرغم من أن إجراء الاختبارات يهدف إلى تقويم التعليم وتأكيد المفاهيم وترسيخ المهارات.

جـ- أن يعمل المركز القومي المصري للامتحانات والتقويم التربوي على رفع كفاءة مستوى التعليم العام والتطوير في المناهج الدراسية وأساليب التدريس الحديثة مع إيجاد رضا مجتمعي عن الشهادات الممنوحة من الوزارة ولتحقيق ذلك يقوم المركز بالآتي :

- تحسين المعايير القومية لشهادة التعليم العام لتواكب المعايير الدولية .

- تحسين نظم وأساليب التقويم.

- تقديم نتائج التقويم ونتائج عنها إلى الوزارة .

- تقويم المدارس باستعراض ممارسات التدريس والتعلم والمنهج الدراسي واحتياجات الطلاب.

- منح مكافآت للمدارس التي تقدم أفضل أداء وأفضل نتائج وزيادة الدعم المقدم للمدارس المتميزة من المحافظة أداءً ونتائجًا .

الصعوبات التي قد تعترض التصور المقترح والحلول المقترحة لها .

أ- جمود السياسة التعليمية في مصر.

ب- ارتفاع كثافة التلاميذ وما يترتب عليها من تعدد الفترات الدراسية في اليوم الواحد.

جـ- عجز أعداد معلمي التعليم العام عن العدد اللازم.

د- إشكالية توفير المتطلبات المادية .

مقترح الحلول:

أ- تحسين السياسة التعليمية لتتسم بالوضوح والمرونة وامتلاك النظرة المستقبلية .

ب- التوسع في بناء المدارس مدارس وفق عملية تلبي احتياجات كل محافظة حسب الكثافة السكانية بها.

جـ- إتاحة الحرية للمحافظات في توفير العدد اللازم من المعلمين بما يتراءى لها من تعاقدات.

د- توفير موارد تمويل جديدة عن طريق مشاركات المجتمع المدني والشركات والمصانع ورجال الأعمال وجميع أصحاب المصالح.

المراجع العربية

١- مجمع اللغة العربية (٢٠٠٣): *المعجم الوجيز* ، مصر،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

٢- بدوي، أحمد زكي (١٩٨٠):*معجم المصطلحات في التربية والتعليم*،ط٢ ، القاهرة،دارالفكر العربي.

٣- ابن منظور (١٩٩٤) : لسان العرب "سوس" ،مجلد٦، دار صادر ، لبنان.

٤- جمهورية مصر العربية (٢٠٢٠) : *وزارة التربية والتعليم* ، كتاب دوري رقم (٥) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٨م.

٥- ـــــــــــــــــــــ (٢٠١٩) : وزارة التربية والتعليم ، الخطة الزمنية للعام الدراسي المصري ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

٦-ـــــــــــــــــــــــــــــــ(٢٠١٨) : *وزارة التربية والتعليم* ، قرار وزاري رقم ٣٥٦ بشأن تحديد الرسوم والغرامات والاشتركات ومقابل الخدمات الإضافية التي يتم تحصيلها من طلاب المدارس بمختلف مراحل التعليم العام والفني للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ ، المادة الأولى .

٧- ـــــــــــــــــــــ (٢٠١٧م) : قرار وزاري *رقم ٣١٨* بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٠م بشأن تنظيم مجلس الأمناء والآباء والمعلمين ، وزارة التربية والتعليم.

٨- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (٢٠١٦) : *وزارة التربية والتعليم*، القرار الوزاري ١٦٤ ، في ٢٠١٦/٥/٣١ بشأن اعتماد بطاقات وصف أعضاء هيئة التعليم .

٩- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (٢٠١٦):قانون رقم ٨١لسنة ٢٠١٦، بشأن إصدار قانون الخدمة المدنية ، مادة ٧٤.

١٠- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (٢٠١٤م) : قرار وزاري رقم ٣٠٦ بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣م **بشأن تنظيم مجلس الأمناء والآباء والمعلمين** ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة .

١١- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (٢٠١٤) : وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ٢٧٤ في ٢٠١٤/٦/١٩ بشأن الهيكل التنظيمي والوظيفي المستحدث لديوان عام وزارة التربية والتعليم ، المادة الثالثة .

١٢- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (٢٠١٣) : وزارة التربية والتعليم ، قرار وزاري رقم ٦٢ في ٢٠١٣/٢/٢٧م بشأن الاتحادات الطلابية والريادة.

١٣- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (٢٠١٢) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠١٢م بإصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون. التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المضاف بمقتضى القانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٢ ، المادة الرابعة.

١٤-الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٦) : تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التقارير الدورية الدورية الخامسة المقدمة من الدول الأطراف ، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التقاريرالدورية الخامسة المقدمة من الدول الأطراف ، فنلندا،

١٥- الشمري، أحمد حمود ميس (٢٠١٧): آليات مقترحة لتطوير نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت في ضوء خبرة فنلندا ، مجلة البحث العلمي في التربية ، جامعة عين شمس ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جزء٢، عدد١٨.

١٦- عبداروس، أحمد نجم الدين أحمد (٢٠٠٦): تجويد إدارة الثقافة التنظيمية بمؤسسات التعليم الأساسي بمصر في ضوء مدخل إدارة التغيير ، مجلة التربية ، مجلد٩ ، العدد١٨.

١٧- دياب، إكرام عبدالستار محمد (٢٠١٨): تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية ، مجلة الإدارة التربوية ،جامعة الزقازيق ، كلية التربية النوعية ، عدد١٧.

١٨- زهران، إيمان حمدي رجب (٢٠١٦):تطوير برامج التدريب أثناء الخدمة لمعلمي التعليم الأساسي الخاص على ضوء احتياجاتها التدريبية،مجلة التربية،جامعة الأزهر، مجلد٣٥، عدد١٧١.

١٩- حويل، إيناس إبراهيم وآخرون (٢٠١٥) : تصور مقترح للتغلب على المعوقات التي تحد من تحقيق أهداف التعليم الأساسي ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسيوط ، مجلد ٣١، عدد٤.

٢٠- سالبيرج، باسي (٢٠١٦):*سر النجاح في فنلندا* :إعداد المعلمين،ترجمة مركز البيان للدراسات التخطيط،بغداد.

٢١- على، جلال محمود (٢٠١٥) : تصور مقترح لقواعد اختيار شاغلي الوظائف الإدارية في مدارس التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية في ضوء الخبرات الإدارية العربية وتجارب الدول المتقدمة، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، سوريا.

٢٢- عبد النبي، حاتم الخضري (٢٠٢٠): بعنوان " الرقابة الإدارية في التعليم قبل الجامعي بكل من فنلندا وماليزيا وكيفية الإفادة منها في مصر ، رسالة ماجستير ، جامعة كفر الشيخ ، كلية التربية .

٢٣- إبراهيم، خالد إبراهيم حافظ (٢٠١٣) : السياسة التعليمية والتوجه الأيدولوجي في جمهورية مصر العربية قبل عام١٩٧٣ وما بعده ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، مصر.

٢٤- عبد الفتاح، خالد (٢٠١٣) : العائد الاجتماعي من التعليم في مصر ،المجلة العربية لعلم الاجتماع ، كلية الآداب ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، مجلد١١.

٢٥- الجمال، رانيا عبد المعز على محمد (٢٠١٢) : دراسة مقارنة لسياسات التعليم الإلكتروني في كل من فنلندا والنرويج وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية ، دراسات تربوية واجتماعية ، دار المنظومة ، مجلد ١٨، عدد٤.

٢٦- زيدان، رباب عبدالسلام (٢٠٢٠):تصورمقترح لتطويرالسياسات التعليمية لمراحل التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة كل من كوريا الجنوبيةوفنلندا،رسالة دكتوراه،جامعة طنطا،كلية التربية.

٢٧- الحريري، رافدة : نظم وسياسات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي.
Availableat:llbooks.google.com.eglbooks?i=fals,(Accesseddate:22l4l2020).

٢٨-رشيدة السيد أحمد الطاهر، عدنان محمد قطيط (٢٠١٨): خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة لرؤوية مصر ٢٠٣٠،كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهرة ، مج٢٦،ع١.

٢٩- الشويعر، رنا عبداللطيف (٢٠١٥):التعليم في فنلندا ، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، السعودية.

٣٠- الفهد، سعاد بنت عبد الرحمن بن عبدالله (٢٠١٨) : تصور مقترح لتكوين المعلم الباحث في الجامعات السعودية في ضوء مجتمع المعرفة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، كلية العلوم الاجتماعية ، السعودية .

٣١- عيد، سعاد محمد (٢٠١٣) : تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة ، القاهرة ، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية .

٣٢- الأعسر، مروة فتحي مصطفى (٢٠٠٩) : تنسيق المواقع كأداة فاعلة في تطوير العملية التعليمية، دراسة تحليلية لمدارس المرحلة الابتدائية) ، رسالة ماجستير ، قسم الهندسة المعمارية ، جامعة عين شمس ، كلية الهندسة .

٣٣- اليافعي، شريفة بنت عبدالله بن على (٢٠١٥) :صنع السياسة التعليمية : المفهوم والآليات ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا للتربية،جامعة القاهرة،مصر،عالم التربية،المجلد١٦، العدد٥٠.

٣٤-عبدالحميد بن عبدالمجيد بن عبد الحميد حكيم(٢٠١٢):نظام التعليم وسياسته ، القاهرة ، مصر ،إتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٥- بكر، عبد الجواد السيد (٢٠١٣):نظام التعليم الأساسي في فنلندا : الملامح الأوربية والسيناريو المصري ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرون للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان : التعليم والتحديث في دول الاتحاد الأوربي ،ص٢٢.

٣٦- الشفيش، عبد العزيز إبراهيم عبدالله (٢٠١٨) السياسة التعليمية وقيم المواطنة في التعليم الثانوي : رؤية نقدية ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، كلية التربية ، مجلد ٢٢، عدد٤.

٣٧- الحسيني، عزة أحمد محمد (٢٠١٤) : دراسة مقارنة للتعليم كقوة ناعمة في كل من فنلندا وهونج كونج وإمكانية الإفادة منها في مصر ، جامعة الأزهر، مجلة التربية ،عدد١٥٧،جزء٣.

٣٨- رفاعي، عقيل محمود محمود (٢٠١٥) :السياسات التعليمية والتحول إلى اللامركزية في مصر وفنلندا : دراسة مقارنة : المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، بعنوان التعليم الجامعي وأزمة القيم في عالم بلا حدود ، العدد ٣٠.

٣٩- اللمعي، فاطمة محمد منير محمد (٢٠١٢) : دراسة تحليلية لنظام التعليم الإلزامي في اليابان وإمكانية الإفادة منه في مصر ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، العدد٤٦.

٤٠- السهلي، محمد بن علي بن محمد (٢٠١٩) : تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات التنافسية "استراتيجية مقترحة" ، رسالة دكتوراه ، قسم السياسات التربوية ، كلية التربية ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة الملك سعود ، السعودية.

٤١- حسنين، منال سيد يوسف (٢٠١٩) : إجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسات التعليمية في مصر ، مجلة الإدارة التربوية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مجلد٦ ،عدد٢٢.

٤٢- خليل، ميسر يوسف (٢٠١٦) : محددات التنمية المهنية للمعلمين في ظل الألفية الثالثة ، دراستحليلية ورؤية عصرية مجلة كلية التربية ، جامعة بنها ، مجلد١ ، عدد١١.

٤٣- كمال، نادية يوسف (٢٠٠١):اتجاهات حديثة في صنع السياسات التعليمية،مستقبل التربية،المجلد٧، العدد٢٠.

المراجع الأجنبية

44- ---------, current expenditure , on education has decreased in real terms since 2010,Available at : ll www.stat .fi l til l kotal l 2018_2020-05-07_tie_001_en.html,(accessed data: 21l3l2020).

45- -------(2017): Ministerial Decree 378date 10l10l2017 concerning , Ministry Of Education,.

46- ____ (2016): Law No. 81 of 2016, regarding the issuance of the Civil Service, item 74.

47- ____ (2012): Prime Minister's Decision No. 428 of 2012 issuing the executive regulations for Chapter Seven of the law. Education promulgated by Law No. 139 of 1981 added by Law No. 155 of 2007 amended by Law No. 93 of 2012, Article IV.

48- ____ (2013): Ministry of Education, Ministerial Resolution No. 62 on 27/2/2013 regarding student unions and entrepreneurship, Articles 3,5,8,12.

49-_____ (2014): Ministerial Resolution No. 306 dated 3/8/2014 AD regarding the organization of the Board of Trustees, Parents and Teachers, Ministry of Education, Cairo.

50- _____ (2014): Ministry of Education: Ministerial Resolution No. 274 of 19/6/2014 regarding the new organizational and functional structure of the Ministry of Education's general office, Article ,3rd item.

51- _____ (2016): The Ministry of Education Ministerial Resolution 164, dated May 31, 2016 regarding the approval of the description cards for members of the Education Authority.

52- _____ (2018): The Ministry of Education, 6- --------(2018): Ministry Of Education, Ministerial decrease356 determining fore's , Fines subscriptions and extra services taken Education of the school year 2018l2019 first mer.

53- _____ (2019): Ministry of Education, Time plan for the Egyptian academic year 2019/2020.

54-Abazaoglu&Aztekin(2016):The role of teacher Morale and Motivation on student ,science and Math Achievement: Findings from Singapore ,Japan ,Finland and Turkey, universal Journal of Education Research , Vol,4,No,11.

55- Abdel-Gawad El-Sayed Bakr (2013): The Basic Education System in Finland: European Features and the Egyptian Scenario, the Twenty-first Annual Scientific Conference of the Egyptian Association for Comparative Education and Educational Administration, entitled: Education and Modernization in the European Union Countries, p. 22.

56- Abdul Aziz Ibrahim Abdullah Al-Shafaish (2018) Educational policy and citizenship values in secondary education: a critical view, Journal of the College of Education, Tanta University, College of Education, Volume 22, Number 4.

57- Abdul Hamid bin Abdul Majeed bin Abdul Hamid Hakim (2012): The education system and policy are Turkish for printing, publishing and distribution, Cairo, Egypt.

58- Ahmed Hammoud Mays Al-Shammari (2017): Suggested mechanisms for developing the basic education teacher preparation system in Kuwait in the light of Finland's experience, Journal of Scientific Research in Education, Ain Shams University, Girls' College of Arts, Sciences and Education, Part 2, periodical. 18.

59- Ahmed Najm El-Din Ahmed Abdaros (2006) developing the management of organizational culture in basic education institutions in Egypt in the light of the entrance to the management of change, Education Journal, Volume 9, Issue 18.

60- Ahmed Zaki Badawi (1980): A Dictionary of Terms in Education, 2nd Edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

61-Andere , E (2015): Are Teachers Crucial for Academic Achievement ? Finland Educational Success in a Comparative Perspective , education policy analysis archives , Vol .23,No.39.

62- Aqil Mahmoud Mahmoud Rifai (2015): Educational policies and the shift to decentralization in Egypt and Finland: A comparative study: The Nineteenth Annual National Conference of the Center for the Development of University Education, Ain Shams University, entitled University Education and the Crisis of Values in a World Without Borders, No. 30,

63- Azza Ahmed Muhammad Al-Husseini (2014): A comparative study of education as a soft power in Finland and Hong Kong and the possibility of benefiting from it in Egypt, Al-Azhar University, Journal of Education, No. 157, Part 3.

64- Bassi Salberg (2016): The secret of success in Finland: preparing teachers, translated by Al-Bayan Center for Planning Studies, Baghdad.

65- Eman Hamdi Rajab Zahran (2016): Developing in-service training programs for private basic education teachers in light of their training needs, Education Journal, Al-Azhar University, Volume 35, Number 171.

66- Enas Ibrahim Hwail and others (2015): A proposed conception to overcome the obstacles that limit the achievement of basic education goals, Journal of the College of Education, Assiut University, Volume, Number 4.

67- Fatima Muhammad Munir Muhammad Al-Lama'i (2012): An analytical study of the compulsory education system in Japan and the possibility of benefiting from it in Egypt, Journal of the College of Education, Tanta University, No. 46.

68-Fanny Gerin- Lajoie(2015) Implementation of education change in Finland : the case of the undivided public education reform ,Master's thesis ,Faculty of education , University of Turku.

69- Hatem Al-Khodari Abdel Nabi (2020): entitled "Administrative control in pre-university education in Finland and Malaysia and how to benefit from it in Egypt, Master's thesis, Kafr El-Sheikh University, Faculty of Education.

70- Ibn Manzur (1994): Lisan al-Arab, "SOS", Volume 6, Dar Sader, Lebanon.

71- Ikram Abdel Sattar Mohamed Diab (2018): Developing the educational policy for the twenty-first century teacher in Egypt in the light of international best practices, Journal of Educational Administration, Zagazig University, Faculty of Specific Education, No. 17.

72- Jalal Mahmoud Ali (2015): A proposed conception of the rules for selecting administrative occupants in basic education schools in the Syrian Arab Republic in the light of Arab administrative experiences and the experiences of developed countries, PhD thesis, Damascus University, College of Education, Syria.

73-Kasey Waddell (2014)Can Ontario Be the next Finland ? Assessing whether Finnish Model Can Meet the education needs of Ontario ,Canada, ,Master of education Faculty of education , Broke University, st ,Cather.

74- Khaled Abdel-Fattah (2013): The Social Return from Education in Egypt, The Arab Journal of Sociology, Faculty of Arts, Center for Research and Social Studies, Cairo University, Volume 11.

75- Khaled Ibrahim Hafez Ibrahim (2013): Educational policy and ideological orientation in the Arab Republic of Egypt before 1973 and after, PhD thesis, Ain Shams University, Faculty of Education, Egypt

76-Lavonen,J.(2020): Audacious Education Purposes: How Governments Transform the Goal of Education systems , Springer Nature Part of Springer Nature , Switzerland AG, Avila bleat: https:llwww.capmas.gov.eglPagesl Indicators Page .aspx?page_id-6142&ind_id-1082,(Accesseddaet:8l6l2020).

77- Manal Sayed Youssef Hassanein (2019): Suggested procedures for developing the selection process for educational policy makers in Egypt, Journal of Educational Administration, Egyptian Association for Comparative Education and Educational Administration, Vol. 6, No. 22.

78- Marwa Fathi Mustafa Al-Aasar (2009): Coordination of sites as an effective tool in developing the educational process, an analytical study for primary schools), Master's thesis, Department of Architecture, Ain Shams University, Faculty of Engineering.

79- Maysir Youssef Khalil (2016): Determinants of professional development for teachers in the light of the third millennium, an analytical study and a modern vision, Journal of the College of Education, Benha University, Volume 1, No. 11.

80- Muhammad bin Ali bin Muhammad Al-Sahli (2019): Developing educational policies in Saudi universities in light of the requirements of competitiveness “a proposed strategy”, PhD thesis, Department of Educational Policies, College of Education, Deanship of Graduate Studies, King Saud University, Saudi Arabia.

81- Nadia Youssef Kamal (2001): Recent trends in educational policy-making, The Future of Education, Vol. 7, No. 20.

82- Niemi,Hannele(2013):The Finnish Teacher Education. Teacherfor Equity and Professional Autonomy , Revisit Espafiola de Education Compared.

83-Phillips, D . Hayes, B.(2006) :Educational policies and problems of implementation in Nigeria, Australian Journal of Adult Learning , Rivers State University of science and technology , Vol . 46, No 2.

84- Rabab Abdel Salam Zidan (2020): A proposed conception for the development of educational policies for the stages of basic education in Egypt in the light of the experience of South Korea and Finland, PhD thesis, Tanta University, Faculty of Education

85- Rafida Al Hariri: Education Systems and Policies in the Gulf Cooperation Council Countries Available at: llbooks.google.com.eglbooks?i=fals, (Accesseddate: 22l4l2020).

86- Rana Abdul Latif Al Shuwaier (2015): Education in Finland, Master Thesis, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, College of Social Sciences, Saudi Arabia.

87- Rania Abdel Moez Ali Mohamed El-Gammal (2012): A comparative study of e-learning policies in Finland and Norway and the possibility of benefiting from them in the Arab Republic of Egypt, educational and social studies, Dar Al-Monthma, Volume 18, Number 4.

88- Rashida El-Sayed Ahmed El-Taher, Adnan Mohamed Qteit (2018): A suggested map for educational policy research in the light of the sustainable development strategy for Egypt's Vision 2030, Faculty of Graduate Studies of Education, Cairo University, Vol. 26, p. 1.

89- Sharifa bint Abdullah bin Ali Al Yafei (2015): Educational Policy Making: Concept and Mechanisms, Ph.D. thesis, Faculty of Graduate Studies of Education, Cairo University, Egypt, The World of Education, Vol. 16, No. 50.

90-Statics Finland ,Comprehensive school had564,100pupls in2019,Avilable at:http:ll www.stat .filtil pop l 2019 l pop_ 2019_ 2019-11-14_tie_001_en.html , (Accessed date:8 l 4 l 2020).

91-Stenström,M. L,& Virolainen,M.(2014)The current state and challenges of vocational education and training in Finland. Nore-VET.

92- Suad bint Abdul Rahman bin Abdullah Al-Fahd (2018): A proposed conception for the formation of the researcher teacher in Saudi universities in the light of the knowledge society, PhD thesis, Imam Muhammad bin Saud University, College of Social Sciences, Saudi Arabia.

93- Suad Mohamed Eid (2013): Educational policy planning and contemporary civilizational challenges, Anglo-Egyptian Library, Cairo, Egypt.

94- The Arab Republic of Egypt (2020): Ministry of Education, Periodical preshow No. (5) dated 9/28/2020 AD.

95- The Arabic Language Academy (2003): The Brief Lexicon, The General Authority for Amiri Press Affairs, Egypt.

96- United Nations, Economic and Social Council (2006): Implementation of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, Fifth Periodic Reports Submitted by States Parties, on Economic, Social and Cultural Rights, Fifth Periodic Reports Submitted by States Parties, Finland, item 567.

A Comparative Study for Improving the Educational policies Public Education Schools in Egypt in Light of Finland Experience

Yahya Esmail Mahmoud
Tanta University Faculty of Education

Mostafa Aboalreesh,
The Ministry of Education /Tanta

Abstract

The aim of the current research is to benefit from the experience of Finland in the field of educational policy for public education and to extract what helps the development of educational policies in public education schools in Egypt in light of the experience of Finland. The current research used the comparative approach as a comprehensive methodological path that includes multiple approaches to comparative educational treatment. A general societal policy for the state, but the educational policy does not achieve its ambition, and that the educational philosophy in Egypt is not clear in terms, and the participation of specialists in education policy is weak and the lack of human and financial resources needed to develop education policy, and that the educational policy, most of which is a literal transfer of previous experiences of some countries, may not Fit the Egyptian environment and society.

Key Words: Educational policy-Public education schools.

Received on:8 /11/2021- Accepted for publication on:23 /12 /2021- E-published on:11/ 2021